جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة :

- بسايسة أمينة

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة :

- بسايسة أمينة

إشراف الدكتور :

د/حوسين بلخيرات

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي
اتجاه منطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة :

- بسايسة أمينة

إشراف الدكتور :

د/حوسين بلخيرات

لجنة المناقشة

أ رمضاني مفتاح.....رئيسا

د بلخيرات حوسين.....مشرفا ومقررا

أ بعيطيش يوسف.....مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الشـــــــكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

يشرفني أن أ تقدم بخالص الشكر والعرفان إلى:

الدكتور "بلخيرات حوسين" الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا وعلى نصائحه وتوجيهاته الذي أفادني بها فأكن له كل الاحترام والتقدير

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور

و إلى الأساتذة الذين تفضلوا علي بمناقشة بحثي

الإهـــــداء

أتقدم بإهداء عملي المتواضع هذا إلى:

أمي الغالية حفظها الله ورعاها، وإلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كافة العائلتين الكريميتن: بسايسة و قن

إلى صديقاتي الأعزاء صورية زهية أمال صيفية أدام الله صداقتنا

أميـــنة بشــرى

مقدمـــــة

مقدمـــــة:

حصلت تغيرات جديدة على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة بانهيار نظام الثنائية والتحول إلى نظام أحادي بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين برزت قوى إقليمية صاعدة وفاعلة على الساحة الدولية هدفها التأثير على المستوى الدولي لضمان مكانة قوية تحت ظل تنافس القوى الكبرى، فأخذت أوربا تسعى لأخذ مكانة أفضل تأثيرا من القوى الكبرى خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبظهور نزاعات وتهديدات أمنية على حدودها الشرقية وكذلك الجنوبية دفعها إلى تكثيف في زيادة قوتها وعدم إعطاء فرصة للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في المنطقة وانفرادها في حل النزاعات

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازداد تأثير التحولات الدولية على منطقة الحوض المتوسط بظهور فواعل جديدة من غير الدول وبروز تهديدات أمنية لا تناظرية، أصبحت تهدد امن العالم بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة ،وساعد في ذلك انتشار ظاهرة العولمة، مما دفع أوربا إلى تسليط الضوء على الضفة الجنوبية وإعطاء أهمية خاصة لها للوقوف أمام هذه التهديدات، التي أصبحت تهدد أوربا داخليا أكثر ما كانت في السابق ،وبالمقابل الدول الجنوبية أيضا أصبحت تعاني من هذه التهديدات العابرة للحدود وعجزها عن الحد منها والتي ساهمت في عدم استقرارها

أدت التهديدات الجديدة إلى اقتناع ضفتي البحر الأبيض المتوسط بضرورة التعاون المشترك للحد من هذه التهديدات، ونظرا للتقارب الجغرافي بينهما ساهم هو أيضا في تحفيز الضفتين، وهذا ما ترجم في مؤتمر برشلونة 1995 باسم "الشراكة الأورومتوسطية "،وهذا ما دفع الدول الأورو–مغاربية للقيام بسياسة جديدة سميت **بسياسة الجوار سنة 2004**،والتي تهدف إلى التعاون في عدد كبير من المجالات السياسية والاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية والأمنية والذي يعتبر أهم مجال

مبررات وأهداف الدراسة:

_التعرف على مكانة الإتحاد الأوربي كقوة إقليمية في منطقة المتوسط

-تحليل مسار تطور العلاقات الأوروبية المغاربية

-فحص أهمية سياسة الجوار الأوربي كمدخل في تحليل العلاقات الأوروبية المغاربية

-تفكيك مضمون سياسة الجوار الأوروبية كسياسة فرعية في الشراكة الأورومتوسطية

المشكلة البحثية:

تعتبر سياسة الجوار تحول جديد في العلاقات الأورو مغاربية

و على هذا الأساس فإن المشكلة البحثية المعالجة في هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل المركزي التالي:

هل استطاعت سياسة الجوار الأوروبية أن تحقق نجاحا في تقريب العلاقات الأورو مغاربية أم أنها زادت في هيمنة الإتحاد الأوربي على المنطقة ؟

وهذا التساؤل المركزي يتضمن مجموعة من الأسئلة :

1-ما هي مختلف الاتجاهات والنظريات المفسرة للعلاقات الأورو مغاربية ؟

2-ما هي أهم المسارات التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة ؟

3-هل يمكن اعتبار سياسة الجوار كانت كافية لحث دول الجوار على الانضمام لتحقيق التعاون الأورومغاربي؟

فرضية الدراسة:

ارتباطا بمضمون المشكلة البحثية المعالجة،فإن هذه الدراسة تحاول اختيار الفرضيتين المركزيتين التاليتين:

1-سياسة الجوار الأوروبية هي تحول نوعي في اتجاه تطبيق منطق الاعتماد المتبادل في العلاقات الأورو مغاربية

2-سياسة الجوار الأوروبية هي مجرد استمرار لمضمون الشراكة الأورومتوسطية والتي يمارس فيها الإتحاد الأوربي دور المهيمن في منطقة المتوسط

الفرضيات الفرعية:

1-نتيجة تعدد الأطر التحليلية والمدارس الفكرية،عرفت العلاقات الأورو مغاربية تفسيرات مختلفة ساعدت في فهم هذا الأخير

2-عرفت العلاقات الأورومتوسطية مراحل في تطور هذه العلاقة،تصادمت فيها مصالح الضفتين

3-ساهمت مبادرة سياسة الجوار في تحفيز الدول إلى المشاركة بغية تحقيق مصالح وأهداف الضفتين لأجل تأمين المنطقة وخلق السلام الإقليمي

الإطار المنـهجي للدراسة:

إن أي بحث أو دراسة علمية ولتبلغ مبتغاها وهدفها لابد من تركز على منهج علمي ولطبيعة الموضوع اعتمدت على:

1-**المنـهج الوصفي:**هو منهج يعتمد عليه أغلب الباحثين في دراستهم لوصف ظاهرة ما من خلال جمع المعلومات ومعطيات قادرة على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة وهذا ما

اعتمدنا عليه في بحثنا من خلال وصف طبيعة العلاقة الأورو مغاربية بدراسة مبادرة سياسة الجوار الأوروبية

2-**المنهج التاريخي:** يعد المنهج التاريخي مهم في دراسة موضوع ما ذلك أن أي باحث عن أي ظاهرة لابد من تتبع الخلفية التاريخية لها لفهم العوامل المؤثرة في تطورها وهذا ما تناولناه عبر دراسة المسارات التي مرت بها العلاقات الأورو مغاربية وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط

3-**المنهج المقارن:**يدرس هذا المنهج دراسة ظاهرة بظاهرة ومقارنتها بظاهرة أخرى بإيجاد أوجه الاختلاف والتشابه بينهما، فمقارنة الضفتين الشمالية والجنوبية لمنطقة البحر المتوسط يجعلنا نفهم نقاط الضعف والقوة لكلا الطرفين

الإطار النظري:

يستند البحث على نظريتين أساسيتين لمعالجة الموضوع يتعلقان بتفسير العلاقات الأورو مغاربية، بحيث نجد أن النظرية "**الليبرالية الجديدة**" ساهمت في إعطاء تفسير جديد أكدت فيه على ضرورة وأهمية الاعتماد المتبادل في ازدهار الاقتصاد،وأكدت نجاح هذه الفكرة من تجربة الإتحاد الأوربي، في حين أن "**الماركسية الجديدة**" انتقدت الأفكار الليبرالية انطلاقا من السياسات الدولية والتي اعتبرت أن أفكار الليبرالية ماهية إلا تكريس للهيمنة والاستعمار الغير مباشر من طرف دول المركز وهدفها إبقاء الدول الضعيفة تابعة لها لتحقيق مصالحها.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

هناك مجموعة من المفاهيم محورية في البحث وهي:

-**سياسة الجوار الأوروبية:** قدم الرئيس"روما نو برودي"عرض لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004،ووصف الجوار الأوربي بحلقة الأصدقاء(Rand of Friands) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل،وكان إعلان هذه السياسة من طرف المفوضية الأوربية في 12 ماي 2004 لتضم 10دول متوسطية: الجزائر السلطة الفلسطينية،مصر،الأردن،لبنان،سوريا،المغرب،تونس،ليبيا و إسرائيل و 3 دول من القوقاز:أرمينيا،جورجيا،أذربيجان و 3 دول أوروبية هي بيلاروسيا،مولدا فيا أوكرانيا[1]

-**الإتحاد الأوربي:** هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 28 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013،تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ما ستريخت الموقعة عام 1992[2]

-**منطقة المغرب العربي:** توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا، لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط،وفي سنة 1958 دعت الدول الفرانكفونية الثلاث إلى مغرب موحد، وتواصلت محاولات مترددة نوعا ما لإيجاد إطار للتعاون منذ ذلك الوقت، وفي نوفمبر 1989 شكلت الدول الخمس إتحاد المغرب العربي UMA وهم المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا[3]

---

[1] سهام حروري،"سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**،كلية العلوم السياسية، العدد8، 352

[2] عبد العزيز صدوق وآخرون،**بناء الإتحاد الأوربي ..النشأة..التاريخ..المؤسسات**، الخميس 2014/3/13،من الموقع مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان،على الرابط: http//www rachelcenter.ps/news.php ?action.View&id 13154 تاريخ الإطلاع: 1/ماي/2018 00:54

[3] صفية نزاري،"الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب"، مذكرة غير منشورة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2010-2011، 61

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع العلاقات الأورو مغاربية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية، فقد حظي بعدة دراسات تناولت كل واحدة منهم جانب مهم في هذا الموضوع، إلا إنني لاحظت قلة الدراسات في سياسة الجوار الأوربي كبحث مخصص لها، فهو يشار إليه كجزئية بسيطة في البحوث

ومن بين الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها والعمل بها هي:

1-كتاب **مصطفى بخوش** بعنوان **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة- دراسة في الرهانات والأهداف-**، والذي تناول فيه تطورات العلاقات الأورومتوسطية عبر مسار برشلونة كما تحدث الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورومتوسطية بعد التحولات الدولية بعد الحرب الباردة

2-مذكرة **سليمة بن حسين** بعنوان "**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط(2004-2012)**"،جامعة الجزائر3،مذكرة غير منشورة،والتي تناولت فيها سياسة الجوار الأوربي وأهم ما جاء فيها بالإضافة إلى ردة فعل دول جنوب غرب المتوسط إتجاه هذه السياسة ومدى استجابتهم لها

3-مقالة مهدي بوكعومة بعنوان"**العلاقات الأورو مغربية في إطار سياسة الجوار الأوربية 2005-2012**" من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، والتي تم فيها التطرق إلى دراسة الشراكة الأورومتوسطية بالتركيز أساسا على سياسة الجوار الأوروبية

4-تقرير بعنوان"**دليل إرشادي لآليات الجوار الأوربي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية**"، وفي هذه الدراسة قدمت لنا أهداف سياسة الجوار الأوروبية بالإضافة إلى التطرق إلى تطور طبيعة سياسة الجوار الأوروبية في أعقاب الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية

خطة الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

اعتمدنا في البحث إلى خطة بسيطة تناولنا فيها فصلين كل فصل مقسم إلى 3 مباحث يتطرق الفصل الأول إلى جانبين جانب نظري وجانب عام، فقد تناولنا في هذا الفصل أهم النظريتين التي فسرت العلاقات الأورو مغاربية ورؤيتهما لها ،في حين تعرضنا إلى دراسة مسارات الشراكة الأورومتوسطية من مؤتمر برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط بإعطاء تقييم لمبادرة الإتحاد من أجل المتوسط في المبحثين الثاني والثالث

أما الفصل الثاني وهو الذي يدخل في الموضوع تناولنا في المبحث الأول سياسة الجوار الأوربية من تعريف وتطور ونشأة بالإضافة إلى المراجعة الجديدة لسياسة الجوار،ثم إنتقلنا إلى المبحث الثاني والذي يعرض أهم القضايا المحورية للإتحاد الأوربي،ثم تناولنا جانب مهم في الدراسة من خلال المبحث الثالث وهو أثر سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية والذي يدرس فيه تأثير هذه السياسة من كل جانب الإقتصادي والسياسي والأمني.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي للشراكة الأورومتوسطية

الفصل الأول: الاطار النظري والتاريخي للشراكة الأورومتوسطية

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط أهم منطقة إستراتيجية في الأرض والتي تطل على القارات الثلاث(آسيا،أوربا،إفريقيا)، ونظرا لمدى أهمية هذه المنطقة أدت إلى تنافس القوى عليها وتضارب المصالح فيها

ولأن الإتحاد الأوربي من بين المنافسين على هذه المنطقة والتي اهتمت أكثر بالضفة الجنوبية وهذا الاهتمام ليس جديدا فهو قديم منذ التاريخ وخير دليل على ذلك الاستعمار التقليدي،كما أن التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية زادت في اهتمام الدول الأوروبية بهذه المنطقة،مما دفع بها إلى القيام بعمليات بناء الثقة بين الضفتين لتلعب دورا فعالا في هذه المنطقة وذلك عن طريق تكثيف الحوار القائم على التبادل بين الضفتين لأجل خلق منطقة آمنة ومستقرة،ومنذ ذلك الوقت طرح الإتحاد الأوربي الكثير من المبادرات لتعزيز العلاقات الأورو مغاربية والتي مرت عبر تطورات ومراحل وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2008

المبحث الأول:الأطر النظرية لتفسير العلاقات الأورومتوسطية

يتضمن حقل العلاقات الدولية مجموعة من الإسهامات والنظريات التي أثرت في العلاقات الدولية وساعدت في تفسير الكثير من الظواهر الدولية،ومن بين هذه النظريات "**النظرية الليبرالية**" والتي عملت على تفسير ظاهرة الحرب وإعطاء حلول لخلق التعاون بين الدول وإحلال السلام،و "**النظرية الماركسية**" والتي جاءت مخالفة لليبرالية ،بحيث ترى أن العلاقات الدولية ما هي إلا تبعية باستغلال الدول القوية(دول المركز) للدول الضعيفة(دول المحيط)

وهذا ما سنتناول دراسته في هذا المبحث حول رؤية كل من النظريتين للعلاقات الدولية.

المطلب الأول:النظرية الليبرالية

تعتبر الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبرالية الجديدة)من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية[1]،حيث ترجع جذور الليبرالية إلى الأفكار والمبادئ التي تزامنت مع ظهور الرأسمالية في الغرب خاصة في القرن السابع عشر ،من خلال إسهامات **جون لوك،جون جاك روسو،إيمانويل كانط** و **جوزيف ناي**،فقد كانت الليبرالية مستندة على مبادئ عامة ونظرة شاملة بما معناه أنها كانت تصور فلسفي[2].

ونظرا لوجود مقتربات مختلفة ضمن المنظور الليبرالي تسعى لتفسير السياسة الخارجية وهي:

-الليبرالية الجمهورية: والتي تركز على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول،وبالضبط إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع ودعم السلم الدولي،وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ،باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية

[1] جويدة حمزاوي،"التصور الأمني الأوربي :نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2010-2011، 23

[2] عابدي فاطنة،"العلاقات الأورومغاربية بين الشراكة والتبعية"،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة، 2015-2016، 2

-الليبرالية المؤسساتية:والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة،مع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول

-الليبرالية النفعية: يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة،والأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول،فهي تعتمد في التحليل على "مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل إلى أعلى"،فهي تركز على عنصر المنفعة الفردية وعلى العديد من المتغيرات الداخلية،لذا يفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر قواعد غير وحدوية Non Unitary Actor

-أما الليبرالية التجارية:والتي سوف نعتمد عليها في دراستنا،فقد جاءت بطرح جديد وهو نظيرة "**الاعتماد المتبادل** (Interdepandance)"،بحيث تؤكد على أهمية الإعتماد المتبادل بين الدول في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي،فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها البعض بشبكة من الإرتباطات الإقتصادية والإجتماعية ،فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الإرتباطات سوف تردع التحركات الإنفرادية للدول،وخاصة الإستعمال المنفرد للقوة[1]،وبالتالي نجد أن الليبرالية التجارية جاءت بفكرة المنفعة المشتركة والتي تخلق بالضرورة المصالح المشتركة وتؤدي بذلك إلى التقليل من الفوضى،بحيث يصبح النظام الدولي نظام ذو طابع سلمي تعاوني أكثر منه عدائي

[1] بيرم فاطيمة،"أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2009-2010، 79/78

فقد جاءت الليبرالية الجديدة مع مطلع التسعينات بفكرة "**نظرية الاعتماد المتبادل**" theory of interdependence،ومن أنصار هذه النظرية **روبرت كيوهن** و **جوزيف ناي**،بحيث يعرف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل على أنه :[موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم]،كما قدم جوزيف ناي وكيوهن تعريفا آخر:[بأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والإجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم][1]،بحيث يعتقدون أن الإعتماد المتبادل بين الدول يخلق مصالح متبادلة،والتي تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها وأخترنا اللجوء إلى إستراتيجيات الحرب، فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم،كما يؤكدون الليبراليون على وجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى[2]

إن طبيعة النظام الدولي حسب المقاربة الليبرالية طبيعة فوضوية ،ولكنهم عكس الواقعية فإنهم لايرون أن التعاون بين الدول مستحيل ،لأن المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل بينهم وروابط الإقتصاد والتجارة ممكن أن تخفف من تأثير الفوضى،وذلك عن طريق جعل الإنحراف عن المعايير الدولية يؤدي إلى عقوبة شديدة [3]

فالتغيرات التي طرأت في النظام الدولي أدت إلى بروز علاقات جديدة فيه،ولعل أهمها حالة الإختراق لما بين الدول وغيرها على صعيد الأفكار ووسائل الإتصال ويجد "جوزيف ناي" أن حالة الإعتماد المتبادل بين أطرافها نتيجة العمل والتخصصية خلقت مزيدا من

---

[1] محمد الطاهر عديلة ،الجدل الليبيرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،العدد15،(جوان 2016)، 248

[2] المرجع نفسه، 251

[3] حمدوش رياض،"تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة منتوري، قسنطينة،2011-2012، 57

التعاون السلمي والتكامل الدولي وإنسجام المصالح بين جميع الفاعلين،مستبعدا في ذلك فكرة الحرب لتغير معنى القوة بإتجاه المعلومات وإمكانية إستخدام ما يعرف "بالقوة الناعمة"[1]

وبناءا على ما ذكر فالإعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها بعضا في المسائل التي تواجه نقصا أوضعفا فيها،ويتم سد هذا النقص من قبل الطرف الآخر،أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة [2]،وبالتالي تتجنب الدول الدخول في حرب مع بعضها البعض،على هذا الأساس فإن النظام الدولي يجعل من الإعتماد المتبادل هو أصل الإستقرار والإزدهار وبالتالي تدعيم السلم،بحيث يرى "**سميث**"smith:أن حرية التجارة والحرية الإقتصادية هي السبيل نحو تحقيق السلام العالمي،لأن حرية التجارة أمام الجميع تحول الصراع الإستعماري إلى تنافس شريف[3]

ويضيف "جوزيف ناي" نقطة هامة بذكره أحد أهم العناصر الجوهرية في سياسة المنفعة أو الإعتماد المتبادل،وهو عدم التماثل أو التناظر حيث يقول:[إن أغلب سياسات الإعتماد المتبادل تتضمن إيجاد أو صنع ترابط،والدول ترغب في إستخدام الإعتماد المتبادل في المجالات التي تتمتع فيها بالقوة،وتتجنب إستخدامها في المجالات التي تكون منها ضعيفة،وهذا ما ينطبق على حالة الشراكة المتوسطية،فعدم التماثل القائم بين الدول الأوروبية المشاركة(الدول المتقدمة) والدول العربية المشاركة(الدول المغاربية)،بسبب طبيعة إقتصاد كل منهما يدعم قول ناي،أنه يمكن للدول الصغيرة أن تستخدم تركيزها ومصداقيتها الكبرى

---

[1] وصفي محمد عقيل،"التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية "،المجلد 42،العدد1، 2015، 108

[2] لما صبحي عواد،"العلاقات العربية الأوربية "في سياق المتوسط" "الأردن–دراسة حالة"، مذكرة ماجيستير غير منشورة ،جامعة بيرزيت، جانفي 2006، 9

[3] عابدي فاطنة، العلاقات الأورو مغاربية، مرجع سابق، 8/7

للتغلب على ضعف موقفها النسبي في الإعتماد المتبادل غير المتماثل[1]، لذلك نجد أن سياسة الإعتماد المتبادل ولو كانت مبنية على إتفاقيات تعاون بين الدول الأورومتوسطية لا تعتبر دول الجنوب مستفيدة من هذه السياسة بقدر ما هي مستفيدة دول الشمال،وهذا طبعا راجع لخلفيات كثيرة فبإعتبار أن الدول الأوروبية هي المتعامل الأول للدول المتوسطية وتملك القوة فإنها تمارس سياستها النفعية حسب ما يخدم مصالحها،لكن هذا لا يعني أن فكرة الإعتماد المتبادل لم تساعد الكثير من الدول المغاربية في تطوير نفسها فمثلا المغرب تعتبر التلميذ المجتهد لأوربا نظرا لإستفادتها الكبرى من هذه السياسة

إن قضية الشراكة الأورومتوسطية في الوقت الحالي هي قضية مصالح مشتركة بين الجانبين،حيث أن كليهما بحاجة للآخر،ومع إختلاف الأهمية النسبية لهما،وبالتالي لم يعد النظر إلى أوربا كمستعمر بالشكل والوجه الحديثين والجديدين أمرا هاما أو لافتا[2]

المطلب الثاني: النظرية الماركسية

يعتبر **كارل ماركس** Karl Marx مؤسس الماركسية والتي تنسب إليه،وفي هذا الصدد عرف تطورا عبر تاريخه،وقد مرت الماركسية بمرحلتين (الماركسية التقليدية والماركسية الجديدة) كل واحدة منهم أعطت تفسيرا للعلاقات الدولية،بحيث لم يكن التنظير الماركسي للعلاقات الدولية أفضل حال من سابقيه الليبرالي والواقعي.

إذ شهد هو الآخر تنوعا في الرؤى النظرية المقدمة حول تحليل وتفسير العلاقات الدولية،بالرغم من الإتفاق حول بعض المسلمات الأساسية التي قام عليها الفكر الماركسي عموما،وفي مقدمتها "إعتبار الرأسمالية (بكل تجلياتها ومستوياتها)المصدر الأول والأساسي

[1] لما صبحي عواد، العلاقات العربية الأوربية ،مرجع سابق،7

[2] المرجع نفسه، VII

لكل النزاعات والصراعات على المستوى الدولي ،ويعزى هذا التنوع إلى عمليات المراجعة المستمرة والنقد الذاتي التي مارستها الأجيال المتعاقبة من مفكري ومنظري الماركسية،وذلك بهدف جعل التنظير الماركسي يتماشى ويواكب مستجدات الواقع الدولي من جهة، وجعله أكثر قدرة على المنافسة النظرية مع باقي النظريات من جهة أخرى[1]،ذلك لتفادي إنتقادات المفكرين لأفكارها بإعطاء تفسير أدق يجعل المنتقدين لها يعجزون في تقديم تفسير يماثل أفكارها في تفسير الواقع الراهن قد تكون النظرة الماركسية لأسباب الصراع قد قاربت الحقيقة،إلا أنها بتركيزها على العنصر المادي الاقتصادي قد أسقطت من حسبانها عوامل عدة تساهم بدورها في تزكية الصراعات العالمية،والتي منها على سبيل المثال الإيديولوجية الفكرية والدين،بل ونظرت إلى تلك العوامل من منظارها الإقتصادي المادي،سواء في العلاقات الدولية أم في العلاقات المجتمعية داخل الدولة الواحدة[2]

ومع التطورات الجديدة والتغيرات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية أدت بمفكري النظرية الكلاسيكية بإعطاء تفسيرات ونظريات جديدة تتماشى مع الأحداث الجديدة،ومن بينها نظرية النظام العالمي global system theory و **النظرية التبعية** theory of dependency والتي هي محور دراستنا ومن أشهر روادها "**العربي سمير أمين**"،فقد كان من وراء ظهورها عجز الماركسية التقليدية عن مواكبة التغيرات التي عرفتها الرأسمالية

[1] محمد طاهر عديلة،"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس"،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014-2015، 265

[2] عبد القادر نعناع،**الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة**،(لندن ، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث جوان/جويلية2016)، 2

الجديدة وكذا الحاجات العملية والسياسية الجديدة،وهذا مع المحافظة على التوجه الماركسي التقليدي،وإنطلقت من أهم إنتقاد وجه للماركسية التقليدية وهذا بخصوص تركيزها على التركيبة الرأسمالية،وإهمالها للعلاقات التفاعلية التي تحصل بين النظام الرأسمالي وبين البلدان الأخرى[1]

تقترب **النظرية الماركسية الجديدة** New Marxism في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة،حيث تركز كل منهما على تحليل بنية النظام الدولي،وتختلفان في نظرتهما داخل تلك البنية،ففي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظار ميزان القوى ،تحافظ الماركسية على منظورها المادي الإقتصادي وفق منطق من يملك ومن لايملك[2]

ظهرت نظرية التبعية خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت إسم "**مدرسة التبعية** Dependency School "،ويعد **المفكر العربي سمير أمين** أحد أبرز منظري هذه المدرسة، والتي جاءت لتفسر عوامل تخلف دول العالم الثالث،والمقصود بالتبعية كظاهرة في العلاقات الدولية هو"الشروط المفروضة على من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للإستثمار الأجنبي المباشر،والإتفاقيات التجارية غير المتساوية،وتسديد الفوائد على الديون،بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشو علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف"،كما يعرفها **دوس سانتوس** بقوله "التبعية في المقام الأول،موقف شرطي(Conditioning)،تكون فيه إقتصاديات مجموعة من البلدان مشروطة بتطور وتوسع مجموعات اخرى"[3]

---

[1] عابدي فاطنة ، العلاقات الأورو مغاربية ، مرجع سابق، 12

[2] عبد القادر نعناع، الرؤية الماركسية ، مرجع سابق، 2

[3] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية ،مرجع سابق، 271

لقد شكلت مدرسة التبعية إحدى الإتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعية لعجز الإتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف،وقد تم تطوير هذه الدراسات إنطلاقا من منظور تاريخي يأخذ بعين الإعتبار قواعد النظم والعلاقات الإجتماعية،وكانت بداية هذا الطرح قد تقدمت بها جماعة باحثين يعتمدون على النظرية الكنزية غير أن الدراسات اللاحقة ربطت ظاهرة التبعية بالإمبريالية رغم التمايز بين أبحاث تهدف إلى الكشف عن أسباب التبعية ونتائج الإمبريالية،وأبحاث أخرى تركز على السياسات الإمبريالية ووسائلها المؤدية إلى إستمرار التخلف[1]،ومن خلال هذا يقول "فيليب بربار":"....فلقد نما في الحقيقة في أعوام الخمسينيات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الإستعمار،ويسعى إلى تأكيد وإستمرار بقاء الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة،وهذه المقاربة تشدد بوجه خاص على علاقة تبعية العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الصناعية،وتؤكد وجود رابط بين الليبرالية والتخلف،كما يرى "ستيفن والت" أن منظري التبعية إنطلقوا من دراسة العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا ونظيرتها من الدول الأقل نموا أو الدول المتخلفة، حيث جادلوا بأن الأولى أصبحت أكثر غنى بفضل إستغلالها ونهبها لثروات البلدان التي إستعمرتها [2]،وهذا راجع لطبيعة الحكام التي عملت على تسهيل هذا الإستغلال بإعتبار أن مصالح الطبقة الحاكمة للدول النامية كلها في الدول المستغلة ولا يمكن رفض أي إتفاقية تنص عليها الدول المركزية الكبرى،حتى وإن كان ربحها أقل من الدول الكبرى،وقد إستنتج "لبو باران" أن الطريق الوحيد أمام البلدان المتخلفة للتخلص من

[1] نموشي نسرين،"إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر"،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2009-2010، 10

[2] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية ،مرجع سابق، 272

تخلفها،هو الإنفصال عن المنظومة الرأسمالية العالمية والتخلص من البرجوازية الكومبرادورية الحاكمة والمضي قدما في طريق التنمية "الإشتراكية "المستقلة[1]

ومنه فسر رواد التبعية ظاهرة التخلف على أنها ظاهرة ظهرت وتطورت تزامنا مع ظهور وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة،وعليه فإن التقدم والتخلف هما حالتين متلازمتين،وهذا لأن ظهور هما جاء مطرد ومتتابع،حيث بظهور التقدم ظهر التخلف[2]،وهذا مانجده في أرض الواقع فسبب تخلف دول العالم الثالث بما فيهم دول المتوسطية هي إعتمادهم على سياسة تصدير المواد الأولية بالمقابل إستيراد المواد المصنعة،هذا ماجعل الدول المصنعة الكبرى تتحكم في الدول المتخلفة مما جعلها تابعة لها في كل المجالات،وقد إقترح"بريبيش" إعتماد إستراتيجية إستبدال أو تغيير الصادرات أي **سياسة حمائية**"[3]

المبحث الثاني: مبادرة الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة)

سعت الدول الأوروبية في السابق إلى تقديم إمتيازات ومنح لدول الجنوب لمساعدتها في النمو الإقتصادي،لكن هذه السياسة باءت بالفشل وأدت إلى توسيع الفجوة بين الدول الأوروبية والدول الجنوبية،مما أدى بذلك الى خلق مشاكل إقتصادية دفع بالإتحاد الأوربي بطرح سياسة جديدة أفضل من سابقيها بالمشاركة مع دول جنوب المتوسط لتساعدها في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية وهي مبادرة الشراكة الأورومتوسطية،والتي تم الإتفاق عليها في مؤتمر برشلونة

---

[1] عبد الله سليم، **النظرية الإمبريالية:(2)نقد مسألة التبعية**،السبت1/جانفي/1994،من الموقع مجلة الإشتراكية الثورية، 1 جانفي 1994على الرابط: http://wwwrevsoc.me/theory/nzry-lmbryly-2-nqd-msl-ltby/ ،تاريخ الإطلاع14:10 2018/4/21

[2] عابدي فاطنة، العلاقات الأورو مغاربية ،مرجع سابق، 13

[3] نظرية التبعية، منتدى طلبة جامعة منتوري، قسنطينة، الأربعاء 26ماي2010،على الرابط: http://www mentouri.ibda3.org/t11395-topic

المطلب الأول: تطور مسار الشراكة الأورومتوسطية

لم تكن فكرة الشراكة الأورومتوسطية وليدة مؤتمر برشلونة بل تعود إلى نهاية الخمسينيات،فقد مرت السياسة المتوسطية بمراحل وتطورات ساهمت في بلورة فكرة الشراكة،بحيث مرت بثلاث مراحل مهمة:

أولا-مرحلة السياسة المتوسطية الجزئية: كانت الأطر الفكرية لنظرية"فرناند بروديل" الأسس الأولى لمحاولات الربط المؤسساتي بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط،وقد جاءت السياسة المتوسطية المسماة الجزئية مباشرة بعد الإمضاء على معاهدة روما 1958،والتي حددت علاقة دول المجموعة الأوروبية مع جوارها الجغرافي،جوهرها إقتصادي تجاري،وهي متمثلة في **إتفاقيات إنتساب** مع دول المغرب العربي[1]،وفي هذا الإطار تم التوقيع على إتفاقيتي شراكة:أولها بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية واليونان سنة 1962،وثانيها بين الجماعة وتركيا سنة 1963،وإتفاقية تجارية مع إسرائيل عام 1963،وكانت كل من تونس والمغرب والجزائر بداية 1963 قد باشرت مفاوضات مع المجموعة الأوروبية انتهت بتوقيع اتفاقيتين تجاريتين:مع تونس في 28مارس1962 ثم تلتها المغرب في 31مارس 1969 لمدة خمس سنوات،تضمنتها جملة من التفضيلات التجارية الخاصة لأغلب السلع الصناعية المصدرة إلى دول المجموعة الأوروبية،دون أن تشمل أية معونات مالية ممنوحة للدولتين،غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين حال دون إستفادتهما من المزايا الممنوحة،أما بالنسبة للجزائر التي كانت تعتبر في ذلك الوقت منطقة

[1] برد رتيبة،"الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2008-2009، 87

مستعمرة، فقد كانت تحظى بمعاملة الدول الأعضاء،ومن ثم كانت تتسلم مساعدة مالية من قبل المجموعة الأوروبية[1]

يبدو أن المنطق الإقتصادي لم يكن هو وحده الدافع للشروع في علاقات إقتصادية بين الضفتين،بل كان الهدف الرئيسي للجماعة الأوروبية هو"تحقيق الإستقرار في الواجهة الجنوبية لمواجهة ماكان يعتبر آن ذاك **بالخطر الأكبر**،التوسع السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط"على حسب تعبير "إبرهارد راين" رئيس دائرة البحر الأبيض المتوسط السابق في المفوضية الأوروبية[2]

ثانيا-مرحلة السياسة المتوسطية الشاملة: بداية من السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية،لتظهر في شكل جديد عرف بإسم "السياسة المتوسطية الشاملة(Comprehensive mediterranean policy)"سنة 1972،تم تبنيها في قمة باريس(21-19 أكتوبر1972) لتشمل كل الدول المحيطة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن،مع إستثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما غلى المجموعة لاحقا لم تتم السياسة المتوسطية الشاملة في إطار إقليمي متعدد

الأطراف، ولكن جرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوروبية من جهة وكل دولة

متوسطية أخرى على حدا[3]

فقد كانت تدور هذه السياسة حول نقطتين أساسيتين:

---

[1] أسماء سي علي،"إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق مابعد2017-"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف،سنة 2017، 79/78

[2] أحمد كاتب،"خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر، 2000-2001، 79

[3] نجاح منصري،"أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، 30/29

1-وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك،ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص،أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات تعريفية من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين

2-التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد محسنة[1]

فقد كانت حرب 1973 نقطة تحول جوهرية في العلاقات الأوروبية العربية،وأوضحت الحرب مدى الإعتماد الأوربي على الوطن العربي بالنسبة لإمدادات الطاقة النفطية،وكان تصاعد الأسعار النفطية دافعا لكي تكثف أوربا من تعاونها مع الوطن العربي،وهو الأمر الذي إتضح في التوصل إلى اتفاقيات تفضيلية من خلال السياسة المتوسطية للصناعة[2]،وقد ركزت المجموعة الأوروبية على عدد من الدول المتوسطية التي رأت فيها مصالحها وتجنب بذلك التخوف مرة أخرى من فقدانها للنفط وكذلك الحفاظ على العلاقات الأورومتوسطية،ففي سنة 1976 كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الإقتصادية بين أقطار المغرب العربي

[1] فيروز سلطاني، "دور السياسة التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورومتوسطية)"، مذكرة ماجيستر غير منشورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ، 157

[2] أسماء سي علي، إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق، 80

والمجموعة الإقتصادية الأوروبية، وفي سنة شهر أفريل من نفس السنة وقعت كل من الجزائر ،تونس،المغرب بصفة إنفرادية على "إتفاقية تعاونية مع المجموعة الأوروبية"[1]

لكن انضمام اليونان إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية سنة 1981،،متبوعة بإسبانيا والبرتغال في 1986،عمل على تغيير الوضعية الناتجة عن إتفاقيات التعاون الشامل المبرمة مع بعض دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط،وحث على ضرورة تجاوز السياسة المتوسطية الشاملة بسبب منافسة المنتجات الزراعية للدول الجديدة الأعضاء في الجماعة الإقتصادية الأوروبية(اليونان،إسبانيا،والبرتغال) للمنتوجات الزراعية للدول المتوسط(تونس والمغرب)[2]

ثالثا-مرحلة السياسة المتوسطية المتجددة:أعدت المجموعة الأوروبية توجها جديدا أخذ بعض الإقتراحات، سواء تلك التي قدمتها بلدان المتوسط غير الأوروبية والتي مجلس ستراسبورغ الأوروبي 1989 أو التي قدمتها الهيئات الإقتصادية والإجتماعية وعرف هذا التوجه "التوحد الجديد"، والـذي نمت صياغــته سنة 1990 ودخل حيز التنفيذ سنة 1992 (السياسة المتوسطية المتجددةRenewed mediterranean policy)، وتسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط بأن تدير بصورة أفضل إقتصادياتها وإمكانياتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة إنفتاحا حازما في إطار سياسة تجاوز جديدة[3] ،فقد تطلبت الفترة التي حددها المجلس الأوربي خلال هذه السياسة لمدة 5 سنوات(1996-1992) بروتوكولات مالية جديدة بقيمة 2،4 مليار ECU

---

[1] أبحري سفيان،"الشراكة الأورو-مغاربية وآثارها على آداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي"، مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر 3، 2012-2013 ، 104

[2] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مرجع سابق، 80

[3] أبحري سفيان، الشراكة الأورو-مغاربية، مرجع سابق، 108

ففي 19 أكتوبر 1994 تناقش كل من البرلمان والمجلس الأوربي قضية تعزيز السياسة الأورومتوسطية للإتحاد الأوربي بتأسيس شراكة أورومتوسطية قائمة على توسيع مجالات التعاون،وإنشاء منطقة أوروبية مستقرة سياسيا وأمنيا،وفي الجانب الإقتصادي تضمن تقرير إنشاء منطقة للتبادل دول أوربا الوسطى وأوربا الشرقية:بولونيا،المجر جمهورية التشيك،والسلوفاك، سلوفينيا،ليتونيا، ليتوانا بلغاريا ورومانيا وتربطها بها إتفاقيات حرية التبادل بين الدول المتوسطية وبين منطقة المجموعة [1]

ومن خلال هذه المرحلة والتي كانت ولو بنسبة أقل كانت أفضل حال من المراحل السابقة مما دفع بالدول الأوربية إلى تنظيم ندوة للدول المتوسطية لتوسيع أهداف هذه السياسة والتعامل مع الدول المتوسطية كإتحاد،عكس ما كانت أوربا تتعامل سابقا كل دولة على حدا والتي عرفت بالسياسة الثنائية وهذا ما تم الإعلان عنه في مؤتمر برشلونة والذي أطلق عليه "الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995"

المطلب الثاني:نشأة الشراكة الأورومتوسطية تحت ما يسمى مؤتمر برشلونة

أدت التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية إلى دفع دول الإتحاد الأوربي وخاصة الفاعلة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا إلى الإهتمام بمنطقة حوض البحر المتوسط بإقتناع الدول الأخرى بتدعيم هذا الطرح بإعتبارها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لهم ومصالحهم مرتبطة بهذه المنطقة،في حين أن عدم إستقرار منطقة المتوسط ينعكس بالسلب على الدول الأوروبية

ومن خلال هذا طرحت الدول الأوروبية فكرة الشراكة مع دول جنوب المتوسط بغية خلق منطقة يسودها السلام والتعاون،بحيث عرفت "الشراكة Partnership "على أنها "أحد

[1] فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الإتفاقيات، مرجع سابق، 158

أشكال التعاون بين مؤسستين أو أكثر من بلدان مختلفة ،أين كل منها يساهم في العملية الإنتاجية سواء برأس المال أو العمل أو بالمعارف العلمية والتكنولوجية"[1]،ومن خلال هذا المفهوم نجد أن الشراكة هي إتفاق أو عقد بين الشركاء لأجل التعاون في مختلف المجالات أو بمعنى آخر أنها تعني تقريب سياسات الدول ببعضها البعض بتقاسم الأطراف المنافع والأرباح

تطورت فكرة الشراكة وإتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية–المتوسطية،حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل إقتراح خطي بموافقة المجلس الأوربي في لشبونة في شهر 1992 وهذا بإعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على عطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأروبية بتاريخ 19–10–1994،والذي يحمل عنوان :"تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورومتوسطية"[2]،بحيث ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على بنية رباعية الأبعاد،حيث أنها متعددة الأطراف أولا إقليمية ثانيا و تحت إقليمية ثالثا وثنائية رابعا، وتعتمد الإستراتيجية الأورومتوسطية على ثلاثة محاور أولها محور عمودي يتمثل في العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوربي والدول المتوسطية وثانيها محور أفقي يرمي إلى تشجيع العلاقات جنوب/جنوب وإقامة علاقات بين الإتحاد الأوربي ومناطق التكامل ما دون الإقليمية على شاكلة إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي،ويتمثل المحور الثالث في إجراءات مالية وتقنية هدفها دعم الإصلاحات الإقتصادية للدول الشريكة[3]،ويرى **ناصف**

---

[1] محمد الشريف منصوري،"إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008– 2009، 193

[2] زكري مريم،" البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية"، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2010–2011، 49/48

[3] إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو المتوسطية:مقاربة عمالية، منشورات مشروع"تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية والإجتماعية والقانونية، 2014،تاريخ الإطلاع يوم3 ماي 2018، على الساعة 2:25 ، 5

حتي: "أن الشراكة الأورومتوسطية نهج أوربي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية"[1]

اتخذت فرنسا مع نهاية عام 1990 مبادرة دبلوماسية هدفت إلى عقد مؤتمر للحوار الأوربي– العربي،وإحياء لفكرة منتدى دول البحر المتوسط الغربية ،والتي أدت إلى إنشاء مجموعة الحوار 5/5 والتي قامت بمشاركة كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا هذا من الجانب الأوربي،و دول إتحاد المغرب العربي الخمس وهي الجزائر،تونس،المغرب، ليبيا وموريتانيا،وتم اللقاء الأول في نفس العام بهدف تعزيز الإستقرار والتنمية في منطقة البحر المتوسط،إلا أن أزمة لوكربي أدت إلى تعطيل الحوار بين دول المنتدى،لكن بعد فترة من الزمن عادت مسيرة الحوار الأوربي العربي وذلك بعقد مؤتمر القمة لقادة دول الإتحاد الأوربي في 11ديسمبر1994،في مدينة أيسن الألمانية ،حيث قررت القمة الأوروبية المنعقدة وضع أسس عامة لسياسة أوروبية –متوسطية، وتنشيط تلك السياسة إتجاه دول منطقة البحر المتوسط وبناءا عليه دعت القمة إلى عقد مؤتمر للحوار الأوروبي– المتوسطي في برشلونة[2]

انعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995 بحضور وزراء خارجية 27 دولة أوربية ومتوسطية(12+15)،واختتم بإصدار "**إعلان برشلونة**"،الذي جاء تتويجا لما سبق أن بدأه الإتحاد الأوربي من إعادة للنظر في الأشكال السابقة لتعاونه المتوسطي،حيث تقرر إعتماد

---

[1] جعفر عدالة ، تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الإجتماعية**، كلية العلوم الإجتماعية،العدد 19،(ديسمبر 2014)، 320

[2] رشا عدنان محمد مبيضين،" دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية–الأوروبية (1990–2006)"،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2007، 69/68

روحية جديدة من التعاون قائمة على "الشراكة الفعلية" عوضا عن الإستمرار في منطق المساعدة الذي لم يعد ليتلاءم مع المتغيرات الكبرى[1]

لقد جاءت معاهدة برشلونة لغرض تقريب الفجوة في مستويات النمو الإقتصادي التي تعرف تطور متفاوت في منطقة المتوسط،أين تظهر فئتان من البلدان تتميزان بوضوح:فئة تصدر المنتجات المصنعة أساسا (المتوسط الأوربي) وأخرى تصدر المحروقات والمعادن الخام (البلدان العربية) بالطبع بعض البلدان العربية تصدر أيضا سلعا مصنعة، لكن المكون التقني فيها ضعيف نسبيا،وبالتالي فالقيمة المضافة ضعيفة للغاية[2]،وقد تعرض مسار برشلونة إلى الكثير من المؤتمرات لتأكيد هذه الشراكة بين الدول وتجسيد فكرة التعاون(مؤتمر مالطا من 15إلى 16أفريل 1997/ مؤتمر باليرمو بإيطاليا مابين 3-4جوان 1998/،مؤتمر شتوتغارت بألمانيا من 15-16أفريل 1999/،مؤتمر مرسيليا بفرنسا من 15 إلى 16أفريل 2000/،وجاءت هذه المؤتمرات على أساس إعتبار الشراكة الأورومتوسطية أول سيناريو جيو-سياسي واقتصادي وإنساني تتم صياغته لخدمة المنطقة الأورومتوسطية المحفوفة بالمخاطر وفي نفس الوقت تتمتع بالمؤهلات لتكون منطقة إستراتيجية[3]

ويرتكز هذا المشروع على الاقتصاد،أي في طموحه نحو التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين دول الإقليم ودعم التعاون الاقتصادي والمالي فيما بينهما،إلا أن أهداف المشروع تمتد إلى ما هو أبعد من نطاق الاقتصاد ،حيث في إعلان برشلونة أشار المجتمعون إلى سعيهم "لخلق منطقة للحوار والتبادل والتعاون من أجل ضمان السلام

---

[1] هاني الشميطلي، أوربا والمتوسط:تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسة**، د س ن ، 150/149

[2] محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، 197/196

[3] قريب بلال،"السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه -التحديات والرهانات-"،مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010- 2011، 109

والاستقرار والازدهار داخل حوض البحر المتوسط، رافعين هذا الهدف إلى مستوى الأهداف الكبرى،وفي نفس البيان أجمع مؤسسو الشراكة على أن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار يتطلب دعم وتقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ،وتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة ودعم السبل المؤدية للمزيد من الفهم المتبادل فيما بين الثقافات[1]،وقد لاقى هذا المشروع ردة فعل إيجابية من الدول الجنوبية والتي كانت تبحث عن من يساندها بعد إنهيار المعسكر الشيوعي ورغبتها في طلب المساعدة المالية من الدول الأوروبية والقروض لتمويل مشاريعها وتطوير اقتصادها بجلب الاستثمار الأجنبي عامة والأوربي خاصة،وكذلك مساعدتها في مواجهة تحديات القرن 21

وهكذا نجد "آنيس شيفالييه" تكتب في مجلة "كونفليونس" تقول:"تختلف إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بشكل أساسي عن إتفاقات التعاون السابقة ،فهي ترتكز على التمسك بقواعد نظامية ،ومجموعة من القيم،والتوجه يختلف جوهريا عن الإتفاقات التقليدية للتعاون الإقتصادي المبنية على مبائ التفضيل التجاري والمساعدات المالية،فمن الآن وصاعدا ستصبح التفضيلات التجارية متبادلة،ويجري التبادل الحر للمنتجات الصناعية في كلا الإتجاهين،وتصبح المنح الأوروبية مشروطة ،وهذا تغيير كبير و مع قيام مبدأ التبادلية تخرج العلاقات الأورومتوسطية من إطار المساعدات إلى مجال الشراكة التي طالما نادينا بها(إلى درجة أن الإتحاد الأوربي يكاد يظهر في المدى القصير،وكأنه المستفيد الأساسي من حرية التبادل الإقليمي)،ويبدو المستقبل أكثر صعوبة أمام إقتصاديات البحر المتوسط التي سيكون

[1] فلنتينا جودت حسن مناع،"عشر سنوات على إعلان برشلونة ...تقييم نقدي للنتائج"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005-2006، 29

عليها الإنفتاح أمام المنافسة...ونعلم الآن أن الإنفتاح الدولي هو الأمل الوحيد للإقتصاديات النامية في رفع مستويات المعيشة[1]

المطلب الثالث: أبعاد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

تمثلت الشراكة الأورومتوسطية في عدة أبعاد تناولت فيها عدة مجالات منها الجانب الإجتماعي والثقافي،الجانب السياسي والأمني،والجانب الإقتصادي والمالي تسعى من خلال هذه الأبعاد تغطية كل الجوانب لإنجاح الشراكة وخلق فضاء أورومتوسطي :

1-البعد السياسي والأمني: أخذ البعد الأمني إهتماما بالغا بسبب الظروف والمتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية والتقلبات التي تشهدها دول جنوب المتوسط خاصة النزاع العربي الإسرائيلي دفع بالإتحاد الأوربي للتركيز على البعد السياسي والأمني في مؤتمر برشلونة والذي كان أولوية من أولويات الشراكة

ولكي يتحقق هدف الشراكة السياسية والأمنية ،والمتمثل في إقامة منطقة متوسطية مشتركة للسلام والإستقرار والأمن عبر حوار سياسي منتظم ومتين ،فإن الدول الأوروبية والمتوسطية تعهدت بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتنمية دولة القانون والديمقراطية ،كما تعهدت أطراف المشاركة على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومحاربته ومكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح ومنع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والعمل على جعل منطقة المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل[2]،لذلك سعت أوربا عبر التعاون السياسي والأمني إلى تحويل منطقة حوض

---

[1] د.علي كنز،"المشروع الأورومتوسطي بين الخيال والواقع" ،في: سمير أمين وآخرون(محرر) ،**العلاقات الأوروبية العربية**، (مركز البحوث العربية، القاهرة ، ، 2002)، 21

[2] هويدي عبد الجليل،"إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، سنة 2012-2013، 54

المتوسط إلى منطقة آمنة ،وبعيدة عن المواجهات العسكرية ،كذلك سعت عبر مخطط برشلونة إلى إرغام دول الجنوب على إعتماد مزيد من التنسيق الأمني ومواجهة العنف والجريمة المنظمة[1]،لخلق منطقة آمنة يسودها السلام

2-البعد الاقتصادي والمالي: وفي هذا البعد ركزت الشراكة الأورومتوسطية في جانبها الاقتصادي والمالي على:

-**إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي:**لقت اتفق الشركاء المتوسطيون والإتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة،وتنص إتفاقيات الشراكة المبرمجة مابين الدول المتوسطية والإتحاد الأوربي على منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر وهذا إبتداءا من دخول إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ،ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه أنها تضمنت فقط حرية إنتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى على أن تتم حرية إنتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية[2]،وقد ساعد هذا الجانب الدول المتوسطية وذلك للتقليل من نسبة الفقر والهجرة وتحسين الظروف مما أدى ببلدان جنوب المتوسط تعرف نقلة إقتصادية واكبتها تحولات إجتماعية بالخصوص،هذا مادفع بالإتحاد الأوربي إلى تقديم معونات مالية تدعم هدا الجانب وتحفز على تطويره.

---

[1] فلنتينا جودت حسن مناع، عشر سنوات على إعلان برشلونة، مرجع سابق، 40

[2] حملاوي ربيعة ،منصري نجار،"مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد33،(جانفي 2014)، 145/144

-**التعاون الإقتصادي والمالي:** شكل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإستثمارت الأجنبية،إضافة ألى المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوربي لشركائه المتوسطيين في إطار برنامج ميدا MEDA وكذا القروض والمساعدات المقدمة من طرف البنك الأوربي للإستثمار،قصد المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في إطار إنضمامها إلى منطقة التبادل الحر[1]

-**البعد الإجتماعي والثقافي:** كان مبدأ الشراكة الأورومتوسطية في الجانب الإجتماعي والثقافي هو الترحيب بكل ثقافات الشعوب لأن الدول الأوربية كانت تعلم أن الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة تختلف في الأديان في الثقافات وفي المجتمعات ،وإذا أرادو نجاح هذا المشروع يجب قبول كل المجتمعات ورفض ما يعرف "بصراع الحضارات"

لقد تضمن هذا البعد تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي،وإحترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة،وكذا القطاع الصحي،والإهتمام بالشباب ،إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي[2]،وكل هذا يكون بإحترام ومراعاة خصوصية كل دولة مع أخذ الإهتمامات والتطلعات العامة بعين الإعتبار[3]

غير أن أهم ما يلفت النظر في هذا البعد هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال،وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل

---

[1] المرجع نفسه، 145

[2] فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الإتفاقيات، مرجع سابق، 167/166

[3] فايزة غنام، "(التعاون)؟ الأمني الأورو-مغاربي دراسة:حالة حوار 5+5(2011-2001)"، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012، 258

التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد مسافة الهجرة غير الشرعية بتسليم مواطنيها الذين تم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني فيها[1]

المبحث الثالث: المبادرات الجديدة للشراكة الأورومتوسطية

فشل مسار برشلونة في تحقيق البنود التي جاء بها في نظر الدول المشاركة،جعلها تفكر في مبادرة أفضل تكمل ما لم يكمله برشلونة وتدعم ذلك بأفكار وأطروحات لم يتطرق إليها هذا الأخير،فكانت فرنسا أول من جاء بمبادرة جديدة سميت "بالإتحاد المتوسطي"ثم إلى غيرتها إلى" الإتحاد من أجل المتوسط" ،وقد لاقى هذا الطرح مساندة من رؤساء الحكومات وقد تعرض إلى تقييم من الدول الذين كانوا يأملون الإستفادة من هذه المبادرة أكثر من المبادرات السابقة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث

المطلب الأول: مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

طرح المشروع لأول مرة في 7 فيفري 2007،في مدينة طولون Touloun في المقولة التالية التي صرح بها الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**" **لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا ،في منطقة المتوسط**"،ولقد جاءت هذه العبارة في خضم الحديث عن واقع مسار برشلونة الذي وصل إلى مرحلة الانسداد،وعبر الرئيس الفرنسي عن إصراره على تجسيد فكرة الإتحاد المتوسطي من خلال خطابه الرئاسي الأول عشية فوزه في الانتخابات الرئاسية في شهر ماي من عام 2007،فخلال زيارته للمغرب دعا الرئيس الفرنسي بصفة رسمية الشعوب المتوسطية أن "تتحد معا حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية"[2]،متفائلا للطرح الجديد بأن يحقق طموحات أكثر من المبادرات السابقة التي عجزت عن تحقيقها

[1] جعفر عدالة ، تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي، مرجع سابق ، 322

[2] برد رتيبة ، الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 227

بنى ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورومتوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط،شراكة لم تف –حسب تقديره– بوعودها نظرا لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين إتحاد أوربي سار خطوات على درب الوحدة الإندماجية،وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق،مضطربة الأوضاع الأمنية[1]

"فالإتحاد المتوسطي" هو عبارة عن مبادرة أو مشروع "وحدة عابرة القومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية ،أساسه التعاون وليس الإندماج،وهو مايعني:دول من الإتحاد الأوربي وليس كلها،ومن شمال إفريقيا،وما يسمى بالشرق الأوسط،وغيرها كتركيا،وتدعو هذه المبادرة إلى قيام إتحاد أو تجمع يربط بين 16 دولة متوسطية ،تشكل فيما بينها تجمعا إقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة[2]،لكن الفكرة الفرنسية التي طرحت تعرضت إلى إعتراضات إسبانية وإيطالية على مبادرة الإتحاد المتوسطي ،وأهمها تغيير تسمية المشروع من "**الإتحاد المتوسطي**" إلى "**الإتحاد من أجل المتوسط UFM**" سنة 2008،ذلك لأنه لم يعد يتعلق بإتحاد سياسي للمتوسط،بل بجهد موحد من أجل السلام والإزدهار والحوار في المتوسط[3]

تعتبر مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط مكملة لمسار برشلونة والذي إعتبر أنه عجز على تحقيق الكثير من الأهداف، بحيث سمي فيما بعد ب"**عملية برشلونة:إتحاد من أجل المتوسط** Barcelona Pocess : Union for the Medeteranean"،ومن ثم التأكيد عليه من خلال مصادقة رؤساء الحكومات عليه في إجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في

[1] حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي "مرجع سابق، 120

[2] جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي، مرجع سابق، 326

[3] حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي ،مرجع سابق، 121

13جويلية2008،ومن خلال هذه القمة قدمت فرنسا عرضا لبقية الدول الأوروبية طرحت فيه أهداف هذه السياسة:

1- تطوير التزويد بالطاقة

2-تأميم الحزام الجنوبي للمتوسط والذي يعتبر منطقة حساسة[1]

بالإضافة إلى أهداف أخرى:

3-مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط(تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي)

4-الطرق البرية والبحرية السريعة(تحسين النقل بين الموانئ بإحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية)

5-الحماية المدنية(التعاون في الوقاية والإستعداد و الإستجابة للكوارث الطبيعية)

6-التعليم(إقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء)

7-مبادرة أعمال المتوسط(إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول)[2]

فقد صرح ساركوزي في الجلسة الافتتاحية وهو يعرض في أهداف هذه المبادرة قائلا: « **نحن نعلم جيدا أننا لن نتوصل إلى حل لجميع المشاكل بعد اجتماع واحد،ولكننا سنبذل**

[1] سمارة فيصل،"البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:(2008-1995)"، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، 51

[2] بسدات زهير ،"السياسة الشرق أوسطية لأوربا وإنعكاساتها على دول المغرب العربي"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2015-2016، 106

جهدنا لإيجاد البدائل المناسبة،وعلينا أن ننجح وأن نوجد سبلا تساهم في تحقيق السلام"»، في حين أبدت رأيها المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" قائلة :«"**تعتبر هذه القمة بداية ممتازة لمستوى جديد من التعاون،وتعيد الروح إلى عملية برشلونة بديناميكية جديدة تماما**»"[1]

المطلب الثاني : تقييم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

لقد جاء مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لتحقيق أهداف وطموحات عجز المشروع السابق على تحقيقها والذي هو إمتداد له والمسمى "بمسار برشلونة"،حيث قدم هذا المشروع توصيات حول تنظيم الهجرة ومكافحة الإرهاب،تأمين الطاقة والموارد المائية،كذلك أعطى أهمية للبيئة لمدى تأثر مياه البحر الأبيض بها، وتسهيل النقل وإقامة شبكة مواصلات،كما دعى إلى الأمن الوطني والسلام والإستقرار في المنطقة،بالإضافة إلى دعوة الدول المتوسطية إلى إحترام مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وإرساء معالم الديمقراطية في كل دولة مشاركة في هذه المبادرة[2]

لكننا نعلم أن الدول الأوروبية بالخصوص لاتفكر في أي مشروع إلا وكان هذا الأخير يخدم مصالحها قبل ان يخدم الأطراف الأخرى،فالتقييمات التي قدمت من طرف خبراء الشمال والجنوب لمشروع الشراكة الأورومتوسطية المعلن عنه في برشلونة 1995 والقناعة بفشل هذا المشروع جعل من أوربا إعادة بناء مشروع جديد بأهداف ومبادئ مختلفة عن السابق

إستعانت دول الإتحاد الأوربي بالسياسة الجديدة من أجل إستكمال التجربة بدمج الحوض

---

[1] بيرنند ريجيرت/دينا جودة، مراجعة عماد م غانم، **دول الإتحاد من أجل المتوسط بعد عام من التأسيس**،(من الموقع سياسة وإقتصاد DW،2009/11/7) ،على الرابط: http:// www.dw.com/ar/a-4471628

[2] برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي مرجع سابق، 238

المتوسط في السياسة الجوارية الأوروبية قصد إنجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول،بحيث تشترط دول الإتحاد من الدول التي تريد المشاركة في برامجها وأخذ نصيبها داخل السوق الأوروبية ضرورة إحترام القيم السياسية[1]

لكل مشروع مر إلا وكان له إيجابيات وسلبيات وتعرضه لمؤيد وآخر معارض،فالمشروع الفرنسي بدوره كان له أثر على الدول الأورومتوسطية في حين تميز بميزات أساسية:

الميزة الأولى: عودة المتوسط إلى قلب الإهتمام ونشير إلى أهمية الرهان المتوسط،خاصة فيما يخص فرنسا وعلى الأخص وضعها في المغرب العربي،فالأمر ليس رهانا للسياسة الخارجية فقط بل هو موضوع يتعدى ذلك ليصل إلى رهان تشكل المجتمع الفرنسي أثناء مراحل مهمة من التاريخ

الميزة الثانية: والمتمثلة في خروج الإتحاد الأوربي عن نطاق جموده والتساءل عن نجاعة المشاريع المتوسطية السابقة كما أدى ذلك إلى تقسيم حقيقي لهذه المشاريع،لاسيما على المستوى الثقافي والإنساني والذي تدهور كثيرا في الفترة الأخيرة أي منذ الإعلان عن مسار برشلونة وهو ما دفع بقادة الدول العربية للغياب عن القمة العاشرة لعملية برشلونة

الميزة الثالثة: الإتحاد من أجل المتوسط هي الفكرة البراغماتية المعلن من خلال التدرج في عملية الإتحاد وعدم الخلط بين المحاور ولا سيما الثقافية الإقتصادية والسياسية،كما يجب تجنب ضم الكثير من البلدان مع كافة مشاكلها أي تجنب البدئ ببعض البلدان ثم توسيع

الإتحاد غلى بلدان أخرى كما صرح بذلك "هوبير فيدرين"[2]

---

[1] نذير بطاطش: "التعاون الأوربي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية:الجزائر نموذجا"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة أكلي محند ولحاج ، بويرة ، 2010، 26

[2] سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية ، مرجع سابق ، 53/52

فأهم ميزة تميز بها هذا المشروع والتي كانت إيجابية وهي إعطاء قوة جديدة وإرادة سياسية للدول التي كانت غائبة في مشروع برشلونة، وإعطاء تحفيزات أكثر بعد ماكانت الدول قد تراخت عن المبادرات منذ تعثر مشروع برشلونة الذي كان لهم أمل وتفاءل في نجاحه،لكن سرعان ما إنقلبت هذه النظرة ،فرفض ساركوزي قبول تركيا بسهولة كدولة عضو في الإتحاد الأوربي،جعله يفضل في إيجاد ناد سياسي لدول حوض المتوسط،وهو كيان يجمع تركيا وغيرها من المشرحين المحتملين لعضوية الإتحاد الأوربي(المغرب)أو شريكا متميزا(تونس) من الحدود الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،بحيث يمكن لهذه الدول أن تتطور في خط مواز بدلا من البحث عن مستقبلها داخل أو خارج الإتحاد الأوربي،وهنا يتجلى الوجه الحقيقي لهذا المشروع[1]،وبدأت التساؤلات حول تقييم هذا المشروع هل جاء بالفعل خدمة للبلدان الأورومتوسطية بالتساوي أم أن فرنسا طرحته فقط لتحقيق أهداف خفية؟

لعبت شخصية ساركوزي في تحليل هذا المشروع وتقييمه دورا كبيرا ،فبالنظر إلى طبيعة الإنتماء السياسي لساركوزي،وكذا مواقفه المتعددة والمثيرة للجدل خاصة إتجاه العرب والمسلمين والافارقة ،فإن فكرة بناء إتحاد بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط تبدو أمرا سرياليا،إذ كيف يمكننا أن ننظر بجدية في أي إقتراح لإتحاد سياسي يمثل هذا التسرع وعدم الإتساق من شخص معروف بهجائه العنيف للمواطنين الفرنسيين من أصل عربي مسلم؟[2]

---

[1] رضا بن كيران،حلم ساركوزي بإتحاد متوسطي يتناقض مع أفعاله وأقواله،**جريدة الشرق**، (يومية قطرية)،عدد14،7364 اوت 2008، 16

[2] رضا بن كيران، المرجع نفسه، الصفحة نفسها

إن المبادئ والأهداف التي نادى بها هذا المشروع كانت في الواقع عكس ماكتب أدى بذلك إلى إثارة الشكوك حول إمكانية نجاح هذا المشروع، بالرغم من إيجابياته الطفيفة حول بعض القضايا،لكن إهماله لأهم القضايا الرئيسية أفقدته شرعيته منها:

1-إن نصوص الإتحاد من أجل المتوسط تدين الإرهاب في كل أشكاله وظواهره، ومع ذلك فهو لايدين إحتلال الأراضي الفلسطينية،ولا تقدم يذكر في الوصول إلى إجماع حول تعريف الإرهاب،البيان يعلن دعمه للسلام ومع ذلك فهو يمتنع عن ذكر الخطة لذلك

2-العديد من المحللين ترجموا إقتراح الرئيس الفرنسي لإنشاء إتحاد متوسطي كمنبر للدفع إلى التعاون الأعظم في المعركة ضد الهجرة غير الشرعية ،ومع ذلك ليس هناك أية خطة ناجحة في هذا الاتجاه، فموضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريبا عن نقاش الإتحاد من أجل المتوسط،وقمة باريس أكدت الحاجة لإدارة الهجرة القانونية،بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية، لكن يمكن القول أنه ليس هنالك تطور هام في معالجة الهجرة مقارنة بعملية برشلونة، وهذا لا يعني أن أعضاء الإتحاد الأوربي لا يحاولون دفع جيرانهم الجنوبيين لتسديد رقابة حدودهم، بل ببساطة أن الدول الأوربية تفضل إبداء هذه الطلبات من خلال قنوات ثنائية بدلا من طرحها ضمن إطار متعدد الأطراف[1]

3-إن الإتحاد الجديد مازال هاجس الثنائية(شمال-جنوب)بمعنى آخر ثنائية(الغني والفقير)،فالإتحاد يجمع بين صفتين متمايزين،دول أوروبية منسجمة مع بعضها في إستراتيجياتها الساعية إلى تحقيق مصالحها بشكل عام،ودول الجنوب الغير متجانسة أصلا فيما بينها حول الرؤى والمصالح والأهداف،بحيث كل واحدة لها مميزاتها وإستراتيجياتها وهي تشكل المحور الضعيف في معادلة الشراكة والأهم من هذا وجود إسرائيل داخل هذا الإتحاد، يعني وجود عنصر الإنشقاق. فالصراع العربي الإسرائيلي سيشكل -وكما كان في التجارب السابقة- الخلاف الأساسي بين دول الإتحاد، إضافة إلى صعوبة تحقيق الأمن والسلام في

[1] حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي ،مرجع سابق، 126

المنطقة بين الدول في حالة حرب غير معلنة مع بعضها، كذلك التوترات القائمة مابين دول الأعضاء في هذا الإتحاد،مثل الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية والخلاف المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة ومليلة وغيرها من النزاعات[1]

4-بالنظر إلى سياسات التنمية الموجهة لدول الجنوب لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة إذ لم تحقق موازنات اقتصادية بالمنطقة وهذا ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالضفة الجنوبية ومن أصبح هذا الواقع بمثابة عائق وتحدي يواجه هذا المشروع ويزيد من حدة الفجوة بين الشمال والجنوب[2]

[1] برد رتيبة،الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 240/239

[2] لعبان محمد،عاشور هجيرة، "العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة"،مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة ، 2016-2017 ، 51

خلاصة الفصل الأول :

نظرا للتقارب الجغرافي والإرث التاريخي إكتسبت المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الإهتمامات الأوروبية، فقد كانت المنطقة مسرحا للنمو الإقتصادي والتبادلات التجارية وأصبحت منطقة المتوسط حاضرة بقوة في الإتفاقيات والمبادرات الأوروبية بعد الحرب الباردة،ونظرا لإعتقاد الإتحاد الأوربي أن الخطر قادم من الجنوب ويجب التعاون الأورومتوسطي للحد من التهديدات والحفاظ على المنطقة قامت بطرح سياسات جديدة، بحيث نجد أنه منذ التطرق إلى مسار برشلونة إلى غاية اليوم وكل المبادرات التي تطرقت إليها الدول الشمالية تحاول أن تغطي كل الجوانب الإقتصادية ،السياسية والأمنية للحفاظ على العلاقات بين الضفتين،لذلك نجد أن الإتحاد الأوربي كل ما فشل في سياسة مع الدول المغاربية أتى بمبادرة جديدة لتجديد العلاقات،وهذا ماظهر في المبادرة الآخرة مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط والتي لاحظنا في هذه المبادرة البصمة الأوروبية الواضحة من خلال أهداف هذا الأخير الحقيقية والتشابه الكبير بين هذا المشروع والمشاريع السابقة من حيث المضمون

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية

مرت العلاقات الأورومغاربية بتطورات ومراحل تطورت فيها العلاقة وساهمت في تقريب العلاقات التي كانت في القديم ينظر إلى بعضهما نظرة أعداء، فمنذ الستينات كانت الدول الأوروبية تسعى إلى إعادة العلاقات مع الدول المتوسطية باعتبار أن المنطقة المتوسطية هي الحزام الأمني لأوربا، وفي سنة 1995 تجسدت فكرة الشراكة الأورومتوسطية تحت ما يعرف باسم مؤتمر برشلونة، وفي سنة 2004 طرح الإتحاد الأوربي سياسة جديدة بأهداف جديدة تكمل اتفاقية الشراكة سميت بسياسة الجوار الأوربي وفيها كان ترحيب الدول بهذه السياسة أكثر من الاتفاقية السابقة لعدم تحقيقها الأهداف التي كانت قد وضعت في بنود الإتفاقية،ومنه أخذت سياسة الجوار اهتماما لدراسة محتوى هذه السياسة ومدى تأثيرها على العلاقات الأورومغاربية.

المبحث الأول: سياسة الجوار الأوروبية(التعريف، الأهداف والتطور)

يهدف هذا المبحث إلى التطرق وبشكل مفصل إلى طبيعة وماهية سياسة الجوار الأوروبية،ثم الإنتقال إلى دراسة تطور سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004وتطورها عبر التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية(الربيع العربي)،بالتكيف معها وذلك بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية بعد2011

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوربيةPEV :

أطلقت سياسة الجوار الأوربي استجابة لرغبة الاتحاد الأوربي في التعاون مع دول الجوار الشرقية والجنوبية للاتحاد حيث يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوربية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية بـ: "أوربا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"[1] وهي ناتجة عن المشروع الأوربي للسياسة الخارجية والأمنية

[1] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوربي"، **مجلة المفكر**، كلية العلوم السياسية، ، ،العدد5، (بسكرة، د س ن)، 346

المشتركة الذي أطلق في2004 سياسة الجوار الأوربي European Neighborhood policy، وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها.

وهنا تكون أمام وظيفة مضاعفة هي: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور(التعاون)، علما أن "المقاربة الجوارية" تم تأكيدها سابقا في "العقيدة الأمنية" المعتمدة في ديسمبر 2003.[1]

وتقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية+إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار+إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير "قيم الاتحاد"، لهذه المبادئ وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر التالية: احترام مبادئ دولة القانون، الحكم الراشد، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة، وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل "السياسة الجوارية"[2].

وتنقسم الدول المعنية والتي تدخل ضمن السياسة الأوربية للجوار والمتمثلة في 16 دولة إلى فئتين:

الفئة الأولى: تضم الدول المجاورة للاتحاد الأوربي: والتي تدخل ضمن سياسة الجوار الأوربية وتعد شركاء للاتحاد الأوربي، حيث تستفيد من اتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك مع الاتحاد ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

1- دول الجنوب وشرق المتوسط وتضم: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، الأردن، إسرائيل، لبنان، سوريا.

2- دول شرق أوربا وتضم: مولدوفا، أكرانيا، روسيا البيضاء.

---

[2] سليمة بن حسين، "الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر3، 2013، 58.

[2] جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي، مرجع سابق، 323

3- دول جنوب القوقاز وتشمل: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان.

الفئة الثانية: تضم جيران الاتحاد الأوربي غير المنضمين داخل سياسة الجوار الأوربي وهما: روسيا وتركيا التي يرى الكتاب أنهما يستحقان اهتماما خاصا من جانب الاتحاد الأوربي نظرا لأهميتهما الجيوسياسية[1].

يرى الاتحاد الأوربي أن سياسة الجوار الأوربي هي الفضاء المفضل لإدارة حدوده الخارجية والتحكم في أمنها الذي يستدعي ضبط الآثار السلبية للجوار خاصة الصادرة من جنوب غرب المتوسط[2].

[1] باسم راشد ، "**جوار الجوار**":**الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوربية** ، 17 سبتمبر 2015، من الموقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،على الرابط. http://www.rawabetcenter.com/archives/12461

2 -سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار، مرجع سابق، 58.

خريطة الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوربي على الرابط:

https://www.google.com/search?q=

المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الأوربية:

إن أهداف سياسة الجوار الأوربية هي نفسها التي جاء بها مؤتمر برشلونة والتي عملت الشراكة الأورومتوسطية على تحقيقها، وبمجيء سياسة الجوار الأوروبية أكدت دعم هذه المبادرات التي جاء بها مؤتمر برشلونة من خلال توسيع هذه الأهداف، والتي تمس جميع المجالات السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وقد قسمت هذه الأهداف إلى:

- **الجانب السياسي والأمني:** وذلك من خلال مساعدة الدول المجاورة الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوربا عامة وفي المتوسط خاصة[1]، حيث أعطت هذه الشراكة أهمية وأولوية أمنية للتعاون السياسي، ومن أهم المخاطر الأمنية الجديدة مكافحة الإرهاب، بحيث سيتم تشجيع تقاسم المعلومات الإستخبارية بشكل أكثر فعالية، وهي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط وردعها وإجهاضها، بالإضافة إلى أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها يعتبر مسألة أساسية أخرى[2]، كما أدى مسار الدعم السياسي والأمني إلى ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة وهنا نكون أمام وظيفة مضاعفة: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون)[3].

---

[1] برد رتيبة، الحوار الأورو متوسطي، مرجع سابق ، 216.

[2] التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، د س ن، 8 ،على الرابط: https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed-arb.pdf، تاريخ الإطلاع 18/مارس/ 2018 9:13

[3] سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي ،مرجع سابق، 346

- **الجانب الاقتصادي والمالي:** فقد تم التأكيد على ضرورة خلق توازن في النمو الاقتصادي بين الضفتين، الإسراع في تحقيق الاندماج الجهوي، تشجيع إقامة التجارة الحرة، في إطار الشراكة والتضامن مع أخذ الجوانب الإنسانية والاجتماعية في التنمية، وأخيرا أكدوا على الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص وأكدوا ثقتهم بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في حوض المتوسط، كما ناقشوا مجموعة من المسائل التي أوكلت إلى فرقة اقتصادية واجتماعية وكانت تلك المسائل هي: السياحة، البيئة، الطاقة والأمن الغذائي[1].
- **الجانب الاجتماعي والثقافي:** نظرا لاختلاف ثقافات الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوربي، أدت المفوضية الأوربية إلى الترحيب بالتعددية الثقافية للدول المشاركة ورفض ما يقال بصدام الحضارات، فتشجيع الحوار بين الثقافات وتقارب الشعوب من خلال خلق نشاطات وبرامج تدعم هذه العلاقة والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني، وإيجاد فرص شغل محلية من أجل القضاء على الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي[2].

عموما نجد أن الهدف من هذه الشراكة هو تحقيق أكثر استقرارا وأمنا بين الضفتين ومساعدة دول الجوار في تحقيق الرفاه والتطور.

---

[1] يمينة عطيش، "البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007-2008، 84

[2] زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية، مرجع سابق ، 53

المطلب الثالث: تطور سياسة الجوار الأوربية:

أدت التحولات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة إلى بروز قوى إقليمية جديدة وتصاعد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، جعل من أوربا السعي لضمان مكانتها في منطقة الشرق الأوسط بمنع الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد لوحدها، ومع ظهور تهديدات ومخاطر أمنية جديدة في منطقة البحر المتوسط أدت إلى تخوف أوربا من خلق اللاأمن وعدم الاستقرار بانتقال هذه التهديدات إليها، فطرح الاتحاد الأوربي فكرة التعاون والشراكة الأورومتوسطية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة مع دول الجوار الشرقية والجنوبية لها، وكذلك التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية)، حيث كانت أول مبادرة في تطور سياسة الجوار هي انعقاد مؤتمر برشلونة 1994 وقد جاء رغبة من الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة، ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار متبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ومكافحة الفقر بإيجاد فرص للتفاهم مع الثقافات[1].

[1] بسدات زهير، السياسة الشرق أوسطية لأوربا، مرجع سابق، 77.

ونظرا لاهتمامنا بأهم مرحلة والتي أدت إلى إعطاء قوة دفع لعملية برشلونة أو هي أهم مبادرة في مسار برشلونة ألا وهي سياسة الجوار الأوروبية(PEV) والتي أنشأت سنة 2004 أطلقت سياسة الجوار الأوربي الأعضاء الخمس والعشرين آنذاك وبين دول الجوار الأقرب بما في ذلك : الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، مولدوفا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا، تونس، أوكرانيا، والواقع أنه كان بالاتحاد الأوربي علاقات جيدة بالبلدان المذكورة، الأمر الذي انعكس في اتفاقيات الشراكة والتعاون التي غطت بلدان أوربا الشرقية، وكذلك في عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية والاتفاقيات المرتبطة بها التي غطت البلدان المتوسطية[1].

ففي سنة 2004 بعد مبادرة مشتركة بين اللجنة الأوربية والممثل السامي" **خافيير سولانا**" رئيس المفوضية الأوروبية تطورت فكرة "الجوار" أو "سياسة الجوار" ووفقا لذلك قرر المجلس انتهاز الفرصة لتطوير العلاقات مع دول الجوار ومع التطورات التي طرأت على المستويين الداخلي والخارجي والتي كان لها التأثير الواسع في تطور سياسة الجوار الأوربية.

على المستوى الخارجي: قامت إستراتيجية الأمن الأوربي بتحديد التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوربي على نحو متزايد كالإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية إضافة إلى الجريمة المنظمة بكل أنواعها، لذلك الإستراتيجية الأمنية الأوربية تتحدث عن ضرورة وجود حلقة بلدان جوار تتمتع بحكم راشد للحد من وصول هذه التهديدات إلى الحدود المباشرة مع الاتحاد الأوربي[2]فاستقرار وأمن دول الجوار يخدم الاتحاد الأوربي للقضاء على مختلف التهديدات والحد من انتشارها.

---

[1] شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، **دليل إرشادي لآليات الجوار الأوربي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية**، تاريخ الإطلاع7مارس2018،الساعة5:22 ،د س ن، 6، على الرابط:
https://wwwbankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI-guidebook-arabic.pdf

[2] بن زعتات محمد الصديق، "أبعاد سياسة الجوار الأوربية على السياسة الخارجية الأوربية المشتركة"،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة قسنطينة3، 2012-2013، 19 و20.

على المستوى الداخلي: والتي تمثلت في أزمة دستورية عبر عنها بمصطلح زيادة"المتاعب نتيجة التوسع" داخل الاتحاد الأوربي[1] وقد رفض أعضاء الاتحاد الأوربي هذا التوسع والوعود التي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول المترشحة للدخول، فالأعضاء لا تزال لا تملك القدرة الاستيعابية للاتحاد، فعلى الاتحاد التزامه بالتزامات وقوانين يجب إتباعها ولا يمكن التوسع فيه دون حدود لهذا التوسع.

عرفت السياسة الأوربية للجوار بعد ثمانية عشر من التطبيق إجراءات جديدة للدعم (enhancement) والتي جاءت في المحيط المباشر والقريب لأوربا[2].

تمثلت خطة العمل المشترك التي أعدتها المفوضية الأوربية والبلدان الشريكة المعنية عنصرا حيويا بالنسبة إلى « سياسة الجوار الأوربية» فهي تغطي عددا من المجالات الرئيسية [3]، والتي تناولت في مفاوضاتها أربع أولويات:

- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام كهدف ذي أولوية.
- إنشاء مسؤولية مشتركة عن الأمن والاستقرار في المنطقة.
- زيادة التكامل الاقتصادي جنبا إلى جنب مع التقدم المحرز في الميدان الاجتماعي.
- زيادة التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية ولاسيما فيما يتعلق بإرادة الحدود، وحركة الأشخاص، والهجرة، ومكافحة الإرهاب.
- تعزيز الروابط والاتصالات بين المجتمعات[4].

---

[1] المرجع نفسه، 21

[2] برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 215

[3] شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية ، مرجع سابق، 7.

[4] M.yves veyrie"**La politique Européenne de voisinage ;une politique en quéte de ses marques**,",l'union Européenne et ses relations de voisinage, N 13,mercredi 20 mai , 2009,p12 et13.

ويشير رئيس "وحدة المغرب العربي" بالاتحاد الأوربي "**ليونيلو غابريسي**" في تقديمه لهذه المخططات يوم(2005/08/15) بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق.

من خلال هذه المخططات والتي تعتبر برنامج عمل قدمت الكثير من المساعدات والمنح للدول الشريكة فمن سنة (2006-2000) استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة حوالي (8.5 مليار أورو)، وبخصوص المغرب العربي خلال فترة (2006-2004) حوالي(135 مليون أورو)[1]، وهذا وفقا لبرنامج ميدا2 الذي تم تعديله في سنة 2000، وفي سنة 2007 أطلق الرئيس الفرنسي "**نيكولا ساركوزي**" خطة لإقامة « اتحاد المتوسط» وأعاد تسمية مشروعه بـ«الاتحاد من أجل المتوسطUPM»سنة 2008[2]، ويسعى هذا الأخير لتعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة من بينها الطاقة والبيئة والثقافة[3]، بالإضافة إلى حل النزاعات العالقة في هذه المنطقة خاصة الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الانفتاح السياسي والحوار الثقافي للمجتمعات المتوسطية[4].

لقد كان هدف الرئيس **ساركوزي** من خلال طرحه هذا الأخير (إتحاد من أجل المتوسط) زيادة درجة التعاون بين الدول المتوسطية وصولا إلى صيغة اتحادية تتجاوز صيغة برشلونة الثنائية[5].

---

[1] جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي، مرجع سابق، 323-325.

[2] رياض الخوري، تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى، **مجلة مركز كارنيغي للشرق الأوسط** ، العدد8،(واشنطن، جوان/جويلية 2008)، 12

[3] نذير بطاطاش،التعاون الأوربي –الإفريقي، مرجع سابق، 25.

[4] بن خليف عبد الوهاب، "تجاذبات المصالح الأوربية الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، **مجلة المفكر**،كلية العلوم السياسية، العدد11، د س ن، 94

[5] لعبان محمد، عاشور هجيرة، العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق ، 49.

المطلب الرابع: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة في سنة 2011

لقد كانت للتطورات الجارية في جنوب المتوسط أثر بالغ على الإتحاد الأوربي،أدى بالقيام بردة فعل إتجاه هذه الأحداث والتي عرفت بما سمي ب"الربيع العربي"،ففي سنة 2011 قام الاتحاد الأوربي "بمراجعة سياسة الجوار الأوربية" في ظل التغيرات المترتبة عن الثورات والحركات الشعبية في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى الوضع المالي المستقبلي للاتحاد (2014-2020)[1]، وقد وثقت الشراكة الجديدة في بيان مشترك «استجابة جديدة حيال جوار متغير» حيث رمى إلى تبني مقاربة جديدة قائمة على انجازات «سياسة الجوار الأوربي» المحققة منذ عام 2004 وبما يستجيب لمطامح الشعوب[2]،وقد تم تغليف هذا المشروع بعبارة زاهية هي"الشراكة الجديدة من اجل الديمقراطية والإزدهار المتبادل في جنوب المتوسط"[3]

يصف بيان الهيئة الأوروبية الصادر في 8مارس 2011 الأحداث الجارية في "جوارنا الجنوبي"، بأنها "تحمل أبعادا تاريخية "،سيكون لها عواقب دائمة ،ولذلك يجب ألا يكتفي الإتحاد الأوربي بأن يكون "مشاهدا متفرجا "،وعليه "أن يدعم رغبة الشعب في جوارنا"من خلال إتخاذ خطوة نوعية إلى الأمام "ضمن إلتزام مشترك"ب"القيم المشتركة:الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية و الحوكمة الجيدة وحكم القانون"[4]

وتتضمن السياسة الجديدة التي إقترحها الإتحاد الأوربي العناصر التالية:

---

[1] اتفاقيات الشراكة الأورو-المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورالمتوسطية: مقاربة عمالة، مرجع سابق،07

[2] شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، مرجع سابق ،09.

[3] حسام شاكر،**أوربا والربيع العربي..** ، من الموقع شبكة الجزيرة الإعلامية ،على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/4، تاريخ الإطلاع 5أفريل 2018،1:09

[4] بشارة خضر،**الإتحاد الأوربي والربيع العربي**، 6، على الرابط: https://www.politiqs-dz.com/threads/alatxhad-alurubi-u-alarbiy-bshar-xdr-pdf.7064/

-مقاربة"المزيد من أجل المزيد" وهي التي أريد بها أن تكون في أساس السياسة المعاد النظر فيها،إستنادا إلى المشروطية الإيجابية

-التمايز في المقاربة وفقا لخصائص الشركاء ومدى إمتلاكهم لمسار إصلاحي

-المسؤولية أو{المساءلة} المشتركة في مابين الإتحاد الأوربي وشركائه التي ستُضمنُ في جو من التواصل المتزايد والإستفادة من تقارير التقدم المحقق،بإعتبارها أدوات تنطوي على توصيات خاصة لكل بلد

-شراكة معززة مع المجتمع المدني(أي المنظمات غير الحكومية، وأوساط الأعمال والأكاديمية والإعلام والنقابات والمجموعات الدينية)،الأمر الذي أنشأ الإتحاد الأوربي له "آلية المجتمع المدني" التي تغطي الجوار بأكمله[1]

ومن خلال هذه العناصر تقوم سياسة الجوار الأوروبية على بعض من الدعائم منها :

1) تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر

(2) تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المُعزّز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والاستثمارات

(3) خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود وتشجيع التواصل بين الشعوب

(4) تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث

(5) تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تساهم في تحقيق الأمن وتسوية النزاعات

[1] شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية، مرجع سابق 9

(6) تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود

ولأجل دعم الدول المجاورة قدمت سياسة الجوار الأوربية في إطار آلية الجوار الأوربية ENI والتي حلت محل الآلية الأوربية للجوار والشراكةENPI مبلغ أكثر من 15 مليار يورو للفترة الممتدة 2014-2020 ،بحيث تقوم آلية الجوار الأوربية على مبدأين رئيسيان تقديم الحوافز ومكافأة البلدان الأفضل آداءا،فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة[1]

أطلقت مفوضية هيئة العمل الخارجي الأوربي(EEAS) عملية مراجعة جديدة لسياسة الجوار بهدف تكييف هذه الأخيرة مع تطلعات البلدان الشريكة[2].

المبحث الثاني: القضايا المركزية للاتحاد الأوربي

لقد كانت دول أوربا بعد أحداث11 سبتمبر بظهور تهديدات لا تناظرية، أصبحت تهدد أمن وإستقرار أوربا، بحيث جعلت هذه التهديدات تنظر إليها دول أوربا على أنها قضايا مهمة يجب تسليط الضوء عليها، ومحاولة ايجاد حلول للحد منها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم القضايا التي إهتمت بها دول أوربا، بإعتبارها قضايا تمس أمن كل الدول الأوروبية وأمن الفرد بالخصوص، والتي تدخل ضمن حقوق الأنسان.

المطلب الأول: الإرهاب Terrorism.

لقد شكلت 11 سبتمبر نقطة انعطاف وتحول بارز في البيئة الأمنية الدولية، فرضت على العالم إعادة النظر العاجلة في التدابير الأمنية الضرورية لتفادي مثل هذه الهجمات الإرهابية مستقبلا[3]، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة، حيث انتقل

---

[1] **الآلية الأوربية للجوار**،(ENI CBC MED،د س ن) ،على الرابط:
http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbmed-2014-2020 ، تاريخ الإطلاع 11أفريل 2018،5:01

[2] لعبان محمد، عاشور هجيرة، العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق، 33.

[3] فاتح النور رحموني، "تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة البحر المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، باتنة، 2015-2016، 206.

الإرهاب في إطار ضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان، وما تلاها أيضا من أحداث في أوربا كتفجيرات مدريد 11 مارس2004، وتفجيرات لندن 7جويلية 2005، وباريس 12 جانفي 2015[1].

قبل التطرق إلى تأثير ظاهرة الإرهاب على منطقة حوض المتوسط نذكر بعض التعريفات لمفهوم الإرهاب، فبعد 11 سبتمبر كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا[2].

فظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة بحيث أنه لم يعط لها تعريف موحد وشامل نظرا لاختلاف الرؤى ووجهات النظر في تعريفها، لكن هناك اتفاق على أنه أصبح إستراتيجية ولم يعد مرتبطا بايديولوجيا محددة، لذلك غدى من الطبيعي الحديث عن إرهاب الأفراد وإرهاب الجماعات وإرهاب الدول[3].

وقد وضح النائب **باسل الحسين** أن مفهوم الإرهاب مفهوم مراوغ: فهو يجمع بين المعيارية والتوصيفية ويلامس القيم كما يلامس الحياة المادية، لذلك صعب على الباحث تحديده، كما يعسر على ضبط بوصلته التي تسير في كل اتجاه[4].

كما عرفته الموسوعة العربية بأنه: "استخدام العنف أو التهديد به لإثارة الخوف والرعب"[5]، وباعتبار أن مفهوم الإرهاب يعتبر من المفاهيم غير الثابتة وغير المستقرة، إرتأينا إعطاء

---

[1] مراد مقعاش ، **التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو جزائري**، ، (المركز الديمقراطي العربي،4جانفي2017) ،على الرابط: http://www democraticac de / ?p=4204 ، تاريخ الإطلاع10أفريل،9:25

[2] مسعودي يونس، بن تومي رضوان، "المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط"،**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 4، (جوان2015)، 96.

[3] **رؤى حول الإرهاب والمقاومة الراديكالية** ،(مركز الجزيرة للدراسات،26-27 سبتمبر2010)، على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net/arlevent ،تاريخ الإطلاع 10أفريل 00:12

[4] المرجع نفسه.

[5] وئام محمود سليمان النجار، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2000"،مذكرة ماجيستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة ،2012، 23.

مفهوم شامل للظاهرة الإرهابية أو الإرهاب: "الإرهاب هم استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به كالاغتيال والتسوية والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقق هدف سياسي"[1]، ويعود انتشار ظاهرة الإرهاب إلى أسباب كثيرة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية كانتشار الفقر والبطالة ، نظام استبدادي.....

تعتبر منطقة الساحل والصحراء الإفريقية من المناطق التي شهدت الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الأضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات كما أن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءا من "قوس الأزمات"الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، فقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي[2].

ومع تفاقم التهديدات أصبح ينظر الاتحاد الأوروبي إلى دول الجنوب كتهديد لمنطقة الشمال[3]، فقبل إطلاق سياسة الجوار الأوربية كان تأكيد سياسة الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بشمال إفريقيا مرتكزا على تعزيز الإصلاح الاقتصادي وتقديم بعض المساعدات الجزئية للمجتمع المدني كوسيلة للتقليل من هجرة العمالة[4]، لكن تراجع اهتمامها بالجانب الاقتصادي بعد أن شعرت بالتهديد الذي أصبحت تمثله الظاهرة بالنسبة لأوربا، خاصة بعدما تعرضت فرنسا للاعتداء الإرهابي، الأمر الذي دفع الطرف الأوربي يوافق على فتح مناقشات حول المسألة[5].

---

[1] لعبان محمد، عاشور هجيرة، مرجع سابق، ص61.

[2] عبد العالي عبد العالي حور، **التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، د س ن،194-195،على الرابط:http://www arabaffairsonlne .org/admin/uploads/16AAH.pf تاريخ الإطلاع17 أفريل2018،3:46

[3] جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي مرجع سابق، 71.

[4] كريستوف مايز، "سياسة الجوار في الاتحاد الأوربي ودول المغرب" ، **مجلة العرب الدولية**، (9 جوان 2010)

[5] برد رتيبة، الحوار الاورومتوسطي، مرجع سابق، 207.

إن موقف الدول الأوربية وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب الدولي مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة رفض الاعتراف والتعامل مع الظاهرة باعتبارها ظاهرة بعيدة عن الدول الأوربية.

المرحلة الثانية: مرتبطة باقتناعها واعترافها بضرورة التعامل الجماعي لمواجهة الظاهرة، التي أصبحت تتخذ بعدا دوليا واسعا، فبالرغم أن مسألة الوقاية من الإرهاب ومكافحته أدرجت في إعلان برشلونة إلا أنه كان عبارة عن طابور (Tabou)[1]

لكن ازدياد الهجمات الإرهابية في دول أوربا وتأكيد هوية المجرمين بأنهم ينتمون إلى دول مغاربية ، أي من الجنوب خاصة الجزائر، جعل من الخطاب السياسي لدى الدول الأوربية بأن الإرهاب جاء من الإسلام ، وأن التطرف الإسلامي كظاهرة عنيفة يؤدي إلى الإرهاب، وهذا ما عبر عنه **انطون سيفار** يقول: "وراء كل مسلم يختفي أصولي متطرف، والذي سيصبح يوما ما إرهابي قوي"[2]، لذلك قام مجلس الإتحاد الأوربي المشكل من رؤساء الدول والحكومات بإقرار تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأجل في بعض الدول والمناطق، منها حوض المتوسط في عام (2000)[3]، باعتبار أن المنطقة المتوسطية من بين الأهداف الأكثر استهدافا من قبله نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي–الموقع الإستراتيجي والثروات–[4].

إن الإرهاب العابر للحدود الوطنية أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بشبكة متداخلة من الجرائم الدولية العابرة للقارات، منها ما يرتبط بخصوصية الجغرافيا السياسية والصراعات

---

[1] المرجع نفسه، 205–206.

[2] لعبان محمد، عاشور هجيرة، العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق، 101.

[3] معن عبد العزيز الريسي، "الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)"، جامعة الشرق الأوسط، نوفمبر 2014، 109.

[4] محمد سمير عياد ، **السياسات الأمنية الأوربية في منطقة الساحل**،(قراءات إفريقية،،2017/02/26)،على الرابط: http://www.qiraatafrican.com ،تاريخ الإطلاع15أفريل2018 14:13

الدولية كالقرصنة والاستيلاء على مخزونات النفط وسرقة البنوك في الدول التي تعيش الفوضى نتيجة الصراعات والحروب، ومنها ما يرتبط بعوامل ذات تداخل سياسي واقتصادي وغير ذلك[1].

قامت أوروبا بوضع خطط عمل واستراتيجيات مع الدول المجاورة بعد اقتناعها بأن مكافحة الإرهاب لابد أن تكون بالمشاركة مع دول الجنوب، بحيث أن استقرار دول الجنوب والمساعدة في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهاته الدول يؤدي بالضرورة إلى خلق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الحوض المتوسط عامة وأوربا خاصة، حيث خصص الاتحاد حوالي 6.7 مليون أورو خلال الفترة بين (2014-2012) تعزز بها القدرات المحلية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب[2]، كما هناك العديد من إتفاقيات الشراكة بين طرفي الضفة العربية والأوربية، منها الشراكة الجزائرية الأوربية، تتضمن بنودا مشتركة لمكافحة الإرهاب باعتبار أن الجزائر ذات محور في الضفة الجنوبية وأكثر دولة ظهر فيها الإرهاب إذ تعتبر الجزائر نموذج حي في تفعيل التعاون في الميدان الأمني[3]، ومع انتشار تنظيمات إرهابية في المنطقة ككل عمل الاتحاد على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة بتطوير سرعة اكتشاف الخطر أو

---

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، ، **مثلث الرعب :ثلاثية الإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال** ، (مركز شرفات للدراسات والبحوث العولمة والإرهاب،، سبتمبر2017)،على الرابط: http://www.shorufat center.com/home/new/، تاريخ الإطلاع 15 أفريل2018 16:23

[2] جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، كلية العلوم السياسية، ، العدد 19،(ديسمبر 2014)، 337

[3] مجذوب عبد المؤمن،" ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد10، (جانفي2011)، 310.

التهديد عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بأخذ التطورات التكنولوجية القادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو[1].

لقد ساهمت أوروبا في التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب[2]، باعتبار أن أمريكا تعرضت أيضا للإرهاب في عقر دارها أي داخل دولتها والذي أحدث نقلة نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي لهذه الظاهرة بالمشاركة في حلف شمال الأطلس(ناتو)، فقد أدرك الحلف أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللاأمن وعلى رأسها الإرهاب، وهذا يستوجب ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذا التهديد، وعليه ركز التوجه الأطلسي الجديد في المتوسط على تبني إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف، الذي يربط الأمن الأوروأطلسي بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل[3]، بحيث شاركت القوات الأوربية في الحملات الأمريكية ضد الإرهاب ضد أفغانستان، كما أقحمت في العراق[4].

كما جعلت جل النزاع العربي/الإسرائيلي أولوية من أولويات أوربا[5]، من خلال مساهمة التحركات الأوربية نحو إيجاد التسوية المناسبة للصراع العربي–الإسرائيلي في زيادة مستوى التقارب الأوربي–العربي، حيث أدى التحرك الدبلوماسي الأوربي الفرنسي لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عام 1996 إلى تعزيز التقارب بين المواقف العربية الأوربية وهذا راجع لمدى ازدياد الاتحاد إلى أهمية الأمن والاستقرار في المنطقة

---

[1] بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية ،مرجع سابق، 148.

[2] أوربا آمنة في عالم أفضل ، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية،د س ن،7.على الرابط:
http://www.file:///C:/Users/Dr/Downloads/.pdf

[3] تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة:ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، 158.

[4] برد رتيبة،الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 2010.

[5] أوربا آمنة في عالم أفضل، مرجع سابق، 8.

العربية[1]، كذلك قضية الصحراء الغربية المتنازع عليها مما قد يثير نزاع يؤدي به إلى ظهور تنظيمات إرهابية تزعزع الأمن الإقليمي ككل، بتوتر العلاقات السياسية بين الجيران في المغرب العربي نظرا لموقعها الإستراتيجي[2].

لقد أدى ما عرف بالربيع العربي وما جدت من تحولات في منطقة المغرب العربي إلى تأزم الوضع بانتشار للإرهاب أكثر مما كان سابقا بالهجمات المتداولة جعل من الاتحاد الأوربي والمتأثر بهذا التحول إلى تجديد الشراكة الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي لإدارة هذه الصراعات التي تؤدي إلى خلق اللاإستقرار لكلتا الضفتين، من خلال إدارة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية والتي بسببها ظهرت ظاهرة الحرب، كذلك من خلال إيجاد آليات لتعامل الجماعة الإقليمية[3]مع التهديدات الإرهابية لدى ظهورها.

تعتبر منطقة المتوسط من الأقاليم الأكثر تضررا من ظاهرة الإرهاب وباعتبار الاتحاد الأوربي أن الخطر آتي من الجنوب ويمثل هاجسا لأوربا ومدى ارتباط مصالحه بالضفة الجنوبية دعي إلى سياسة مشتركة مع دول الاتحاد ألمغاربي لتحقيق الأمن الإقليمي لكلتا الضفتين للحد من هذه الظاهرة العابرة لحدود، ودعم الدول الفاشلة على النهوض، فانتشار العولمة والتطور التكنولوجي سبب في نشوء هذه التهديدات والتي يستلزم التعاون المشترك لكيفية التعامل مع هذه التهديدات والتقليل منها.

---

[1] رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية–الأوروبية، مرجع سابق، 79.

[2] مهدي بوكعومة ، "العلاقات الأورو مغربية في إطار سياسة الجوار الأوربية(2012–2005)" ،**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ، العدد14، (جانفي 2018)، 92.

[3] محمد بيلي العليمي، **الإقليمية المعيارية:العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي**، ، (مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان ،2014/01/22)،على الرابط: http://www:rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=11902 بتاريخ الإطلاع 20أفريل 2018 11:45

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية Illegal Immigration:

لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قديما تشكل خطرا على أوربا، نظرا لاحتياج أوربا لهجرة الشباب باعتبار أنها القارة العجوز وتحتاج اليد العاملة، فلم تسن أي قوانين ضد المهاجرين إليها، لكن مع التطورات الحادثة وارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية جعلها تشعر بالخوف من هذه الظاهرة أدى بها إلى القيام بإجراءات وقوانين للحد منها.

ومع توسيع الاتحاد الأوربي سنة 1990 ازداد التشدد في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالاتفاق مع الدول المجاورة للمشاركة في محاربة هذه الأخيرة وقبل تطرقنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على أوربا ، نتطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بها:

***أولا: الهجرة المشروعة أو الشرعية:** وهي: "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة"، ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفقا للقانون الدولي للهجرة[1]، كما تعرف على أنها "الانتقال –فرديا كان أو جماعيا–من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا اقتصادياً أو سياسياً"[2].

***ثانيا: الهجرة غير الشرعية:** والتي نالت اهتمام كبير لدى الدول للحد منها نظرا لما خلفته من سلبيات داخل الدول: فقد أطلق على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدة مسميات منها: الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية والهجرة غير القانونية، حيث وفق المؤتمر الدولي المنعقد **ببانكوك** حول الهجرة مصطلح الهجرة غير القانونية لأنها: "تنظم عن طريق شبكات إجرامية متخصصة في تهريب المهاجرين"[3]، ومنه هناك من يعرف الهجرة السرية أنها "أولئك

---

[1] الفصل الأول(**الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**)،د س ن، 22،على الرابط:pdf /3/972/biskra.dz.-univ.thesis .www :http ، تاريخ الإطلاع 22أفريل 2018 11:22

[2] أوسامة بوزيد،" الحوار الأطلسي–المتوسطي:دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط(2015–2001)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، 16.

[3] محمدي بوبكر،" أثر السياسة الخارجية الفرنسية على الأمن المغاربي(2014–2000)"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2015–2016، 74–75.

المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى"[1]، وقد تعددت التعاريف لهذه الظاهرة لكن ما هو متفق عليه هو أنه: "دخول مهاجر لدولة م دون رخصة من دولته بالخروج خارج الحدود الوطنية وعدم أخذ تأشيرة قبول الدولة المقصد بالدخول إلى أراضيها".

يقول المؤرخ الإيطالي **BROUNNONTIN:** «إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين»، وهذا معناه أن الهجرة كانت ميزة المنطقة منذ فترة بعيدة وغالبا ما كانت الوجهة أوربا، فأوربا الغنية والديمقراطية يغزوها شبح جديد وهو المتمثل في شعوب الزوارق القادمون من الضفة الجنوبية للمنطقة الأورو–مغاربية[2].

منذ عام 1995 أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا ، لجأت من خلاله الدول الأوربية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات"**القانون الجديد للهجرة**"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة[3]، وما زادت هذه الإجراءات والتشدد في محاربة هذه الظاهرة إلا تدفقا في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى ازدياد المهاجرين غير الشرعيين مما جعل من دول حوض المتوسط خاصة أوربا المتعرضة الأكثر لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى التخوف من هذه الأخيرة.

لقد باتت قضية الهجرة غير المشروعة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوربا، التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال

---

[1] منصوري رؤوف،" الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف2، 2013–2014، 16

[2] داودي هشام، "الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2014–2015، 60.

[3] بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد18،د س ن، 31.

إفريقيا[1]، ومع تفاقم الظاهرة خاصة في العقد الأخير من القرن 20، وتحولها إلى مصدر إزعاج ذو أبعاد مأساوية وتكاثر أعداد ضحايا قوارب الموت، بدأ تصنيف قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوربية من أهم القضايا الأمنية التي ما فتئت تتصاعد فيها التشديدات من تضييق على نظام التأشيرات وطرد فردي وجماعي توسيع نظام الإقصاء[2].

تعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى عدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما ما هو متعلق بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية[3].

ومع أهمية المنطقة المغاربية (دول شمال إفريقيا)بالنسبة لأوربا والذي يعود إلى القرب الجغرافي والروابط التاريخية التقليدية بين المجتمعات الأوربية والمغاربية، بحيث يرى الاتحاد الأوربي الهجرة المكثفة القادمة إليه من الخارج(مغاربيا-إفريقيا)هي مصدر الخطر على أمنه تفرض عليها معالجتها، حيث أدرجت الهجرة ضمن سياستها التشاركية في المنطقة المتوسطية وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة[4]، وذلك نظرا لارتباطها بظاهرة الإرهاب باعتبار أن الإرهابيين الذين يقومون بالتفجيرات في أوربا هم مهاجرون ذو أصول مغاربية.

---

[1] حمدي شعبان ، **الهجرة غير المشروعة(الضرورة والحاجة)**،(مركز الإعلام الأمني،د س ن) ، 7،على الرابط : http:/www .policemc.gov.bh/reports/2011/21-3-2011/634363269067728835.pdf، تاريخ الإطلاع17أفريل2018 13:12

[2] **التعاون الثنائي المغربي الأوربي في المجال الأمني**، (منتديات ستار تايمز ،2011/04/18)، على الرابط: http://www.startimes.com/?:27804183

[3] مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط، مرجع سابق

[4] عبد الحق زغدار، "إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، د س ن ، 187.

ففي سنة1990 بلغ عدد رعايا دول المغرب العربي في اوروبا ما يقارب 2مليون نسمة، ومع تزايد ارتفاع المهاجرين بأوربا بلغ عددهم 16 مليون مهاجر في سنة 2000، حيث نجد حوالي 85% من المهاجرين موجودين بفرنسا[1]، باعتبارها الأقرب إلى الدول الجنوبية.

إن الضفة الشمالية للمتوسط اليوم متخوفة بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية[2]، فنظرا لما يشهده النمو الديمغرافي لأوربا من تراجع في الآونة الأخيرة نتيجة لضعف معدل الخصوبة الذي لا يتجاوز 1.5 طفل(لكل امرأة)، فإن العكس تماما بالنسبة للمهاجرين ذات الأغلبية العربية فمعدل النمو بالنسبة لهم في تزايد مستمر نظرا لمعدل الخصوبة المرتفع 2.7 طفل(لكل امرأة)، ففي حال استقرارهم في أوربا قد يؤدي ذلك بمرور الزمن إلى تغير في تركيبة المجتمع الأوربي[3]، لذلك سعى الاتحاد الأوربي إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجرين الآتية من الجنوب بصفة عامة ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، والذي يعتبر منطقة عبور لأوربا، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة.

ينطلق الاتحاد الأوربي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللاإستقرار واللاأمن والتوترات[4]، ولأنه من الصعب أن تنجح أية خطة منفردة أو منعزلة تقوم بها بلدان المغرب العربي وحدها

---

[1] مجذوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب، مرجع سابق، 303.

[2] أوسامة بوزيد، الحوار الأطلسي–المتوسطي، مرجع سابق، 23–24.

[3]عادل يرينيس ، **الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوربا**، (sputnitعربي،2017/12/07)على الرابط:
http://www:arahc,sutniknems.com/blogs/201712071028201051-. ،تاريخ الإطلاع 22أفريل2018 11:16

[4] داودي هشام، الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي ،مرجع سابق، 62.

كمجموعة إقليمية أو كدول منفردة، ما لم تتم هذه الخطة بالشراكة والتعاون مع بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط، كما ينطبق هذا على البلدان الأوربية، فلا يمكنها تنفيذ أية خطة ما لم تتم بالتعاون والشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط(بلدان المغرب العربي)[1]، وذلك بانتهاج ما يسمى«سياسة البعد الخارجي الأوربية للهجرة» كسياسة مشتركة تجمع الوحدات المعنية لمواجهة مناطق التهديد[2]، فتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجم عنها من مخاطر على أمن أوربا أدى بها إلى وضع آليات وإجراءات تمس كل المجالات الاقتصادية ، السياسية والأمنية للحد منها:

- **الآليات الاقتصادية:** تنظر دول شمال المتوسط إلى الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الجنوب المتوسط على أنها بسبب البطالة وعدم الاستقرار السياسي، ما يستدل به الباحث الإسباني "**ألفانسو ريبير**"**ALFONSO RIBIR** بقوله: "إذا كان التهديد بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول الجنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب مع النمو في هذه المنطقة[3]، وقد لجأت سياسة الاتحاد الأوربي إلى ما يسمى بالتعاون من أجل التنمية كون أن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة هي السبيل الكفيل بإيقاف الهجرة، وتتحقق التنمية من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية[4]، حيث قدم الاتحاد الأوربي مبلغ قدره 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد

---

[1] برد رتيبة،الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 192.

[2] خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، 91.

[3] ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، 84.

[4] برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي، مرجع سابق، 195.

بالنسبة لفترة 1995إلى1999 في إطار البرنامج الأول الذي يدعىMED[1]، وفي سنة2007 تم استبدال برنامج MED(المخصص للدول المجاورة بجنوب البحر المتوسط) بـ"آلية الشراكة" والحوار الأوربي المعروفة باسم "ENPI"، والتي تعتبر أكثر مرونة وقد صممت لتستهدف التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي التقدمي القائم بين الاتحاد الأوربي والدول المجاورة له[2]، كذلك الدعم والتمويل لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المجاورة للاتحاد الأوربي، مما يساعد على خلق فرص عمل للشباب في أوطانهم الأصلية[3]، فمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ معاهدة برشلونة، بالتركيز على التعاون في المجال الاقتصادي وتنمية المجتمع المدني، يهدف إلى تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وتوسيع النشاطات في مجال البحث العلمي من خلال العلاقات المتبادلة بين ضفتي المتوسط[4].

- **الآليات الأمنية:** بما أن الهجرة لم يعد ينظر إليها على أنها قضية سوسيو اقتصادية محضة، ذلك أنها تحولت التفاعلات الإقليمية الجارية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية[5].

أنشأ الاتحاد الأوربي وكالة **فرونتكسFRONTEX** سنة 2004، وذلك في إطار"تشديد الحراسة على الحدود الأوربية" للحد من الهجرة غير الشرعية، وتشكيل قوات **الأورفورس**

---

[1] أحمد طعيبة، مليكة حجاج، **الهجرة غير الشرعية بين استراتجيات المواجهة وآليات الحماية**، (2016) ،على الرابط:42-25-20-09-2016-3118 / dafatir 15-2016-numero-./index.php.www.revues.univ-ouargla.dz: http ،تاريخ الإطلاع 21 أفريل 2018 12:12

[2] السياق السياسي(سياسة الجوار الأوربي) والمصدر المالي–آلية الشراكة والجوار الأوربي المعروفة بـ إنبي،(18 فبراير2010)،على الرابط:-option=com? php.index/euromedcp.eu .www :http lang=ar content&view=article&id=568&Itemid=1053&، تاريخ الإطلاع 22أفريل 2018 9:13

[3] ،سياسة الجوار الأوربية المجددة للموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة، عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة،د س ن على الرابط : http://www.iom.int/sites/default/files/our–work/icp/rcp/2018 pdf ، تاريخ الإطلاع 22 أفريل 2018 9:30

[4] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، 111.

[5] لعبان محمد، عاشور هجيرة، العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق، 66.

(EURO FORCE) ومهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية الأوربية سنة 1996[1]، إنشاء مراكز الاعتقال لتجميع المهاجرين غير الشرعيين لمدة 18 شهرا إلى غاية ترحيلهم إلى بلدانهم[2]، كما هناك إجراءات أخرى أبرزها بنك المعلومات الأوربي، الذي يهدف إلى مراقبة تحركات الأجانب في أوربا[3].

- **الآليات السياسية:** اعتمد الاتحاد الأوربي سياسة التعاون مع شمال إفريقيا عن طريق إبرام معاهدات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية[4]، ومحاولة التأثير في سياساتها الداخلية بتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، وذلك بتأمين حدودها الإقليمية وسن تشريعات ردعية[5]، وكذلك مبادرة مجموعة"**5+5**" لدول البحر المتوسط 2002 في اتخاذ بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية[6]، تشديد القوانين واللوائح على أولئك المهاجرين الذين يخالفون القانون ومتابعة الشبكات التي تستغلهم للقضاء عليها، وعلى الظواهر السلبية كالتسكع

---

[1] بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الأوربي ،مرجع سابق، 34.

[2] عمروش عبد الوهاب،"الهجرة الغير شرعية بين الآليات الاوروبية والمطامح الإفريقية"، محمد غربي واخرون(محرر)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**، (ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، 2014)، 219.

[3] دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد5، (أكتوبر 2014)، 148.

[4] عمروش عبد الوهاب، الهجرة الغير شرعية مرجع سابق، 220.

[5]أحمد طعيبة ، مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، مرجع سابق

[6] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط ،مرجع سابق، 150

والمخدرات والدعارة[1]، أيضا بيان الرباط2006 ويتضمن أسس التعاون في معالجة المشكلة مع احترام كرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية[2].

فمنطقة المغرب العربي تعتبر كحزام أمني بالنسبة إلى أوربا، كما أنها منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا جعل من أوربا تضع آليات بالمشاركة مع الدول المغاربية للحد من هذه الظاهرة لأن الهجرة غير الشرعية أدت إلى خلق تهديدات أمنية أخرى بربطها مع ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة....

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة: CRIME ORGANISE:

لعل ظهور العولمة والتطور التكنولوجي ساهم كثيرا في تطوير أكثر الجرائم التي تضرب اقتصاديات الدول والتي أصبحت حديث الساعة لما لها من خطورة لكلتا الضفتين خاصة بأنها أصبحت تتعدى الحدود الدولية وعابرة للقارات، كما ساهم المجال الجغرافي في انتشار الجريمة المنظمة إلى حد كبير وتوسيع شبكات هذه الأخيرة.

لقد عرفت الجريمة مجموعة من التعاريف فالجريمة هي«"ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة"»[3]، كما عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها: «"هي التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة

[1] أمبارك إدريس، طاهر الدغاري، "مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها"، **المجلة الليبية العالمية**، العدد8، (جويلية2016)، 19.

[2] بن بوعزيز آسية،، سياسة الاتحاد الأوربي ،مرجع سابق، 37.

[3] محمدي بوبكر، أثر السياسة الخارجية الفرنسية، مرجع سابق، 78.

وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مادية أخرى"»[1]، كما عرفها الأنتربول سنة 1988 بأنها: «"كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية"»[2]، ولصعوبة إيجاد تعريف شامل لهذه الظاهرة نظرا لاختلاف رؤى الباحثين لها، ويقصد بالجريمة المنظمة بوجه عام على أنها: «"كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية"»[3] وقد صنفت الجريمة المنظمة حسب معيار طبيعتها، حيث نجد الجريمة أنواع منها: الجريمة العادية مثل (السرقة، القتل العمدي...)، الجريمة السياسية هي (الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية أو حق سياسي للمواطن....)، الجريمة العسكرية وهي (الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين النظام العسكري)، والجريمة الإرهابية وهذا النوع معقد ، كما هناك جرائم أخرى عابرة للحدود كالمخدرات والمتاجرة بالأسلحة.....[4].

لقد شهدت الجريمة المنظمة تغيرات جذرية على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث كانت في شكلها الأولي خلال القرن 20 عبارة عن مجموعة من المافيات والعصابات، ولذا كان ينظر إليها في الغرب باعتبارها مجرد جرائم ترتبط مواجهتها بجهود الشرطة والمحاكم

---

[1] برنامج تعزيز الحكم في الدول العربية مشروع تحديث النيابات العامة ،أعمال الندوة الإقليمية حول"الجريمة المنظمة غير الوطنية"، ،(القاهرة، جمهورية مصر العربية، 28-29مارس2007)،110،على الرابط:
http://www.pogar.org./localuser/pogarp/ruleoflaw/cairo/toc-booklet-07.pdf

[2] الفصل الأول(الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية)، مرجع سابق، 34.

[3] برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي،مرجع سابق، 211

[4] المرجع نفسه، 211-212.

فقط ومع التطوير أصبح له تأثير بالغ على اقتصاديات الدول، ففي التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر قوة وخطرا في ظل توفر موارد ضخمة للشبكات المشروطة فيها[1].

فقد عرفت منطقة المغرب العربي انتعاشا كبيرا للجريمة المنظمة، التي وجدت في فشل دول المنطقة وضعف مؤسساتها الأمنية، فرصة لتطوير نشاطها[2]، وما زاد من حدتها هو انتشارها عبر خارج الوطن (الحدود)وصولا إلى أوربا، باعتبار أن الضفة الشمالية غنية على عكس منطقة المغرب العربي(الضفة الجنوبية)، ومعبر هام للمتاجرة بالأسلحة، المخدرات، التجارة بالبشر...أدى إلى تهديدات أمنية في أوربا، حيث رصد جهاز الشرطة الأوربية عدد منظمات الجريمة من 3600 في 2013 إلى 5000 في العام الجاري[3]، فقد ركزت أوربا بشكل متزايد على الأمن في منطقة الساحل والصحراء بسبب الخشية من إمكانية أن تصبح المنطقة ملاذا آمنا جديدا للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة وبدى أن هذه المخاوف قد تأكدت من خلال التمرد الذي جرى في العام 2012 في شمال مالي[4]، وبعد تكثيف انخراط الاتحاد الأوربي في المنطقة أمرا مفهوما، باعتبار أن دول الحدود الجيوسياسية الجنوبية لأوربا، فالأزمات المختلفة التي تواجه الساحل من إجرام وإرهاب وفساد وحوكمة وهشاشة اقتصادية ...الخ، كل هذا يولد حالة من انعدام الاستقرار بشكل كبير في

---

[1] **توصيف سياسي :مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي**،، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2مارس2016) ،على الرابط: http://www:rawabet.center.com/archives/21702.

[2] سمير قط، خصوصية الشراكة الأطلسية–المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف، "**المجلة الجزائرية لسياسات العامة**".العدد 8،(اكتوبر 2015)، 116

[3] نور الدين فريضي ، **تقرير أوربي مرتقب يكشف علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة**، ،(أخبار العربية ،5/يونيو/2017)، على الرابط: https://www.alarabiya.net

[4] Wolfran Lacher، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط،13 سبتمبر 2012)، على الرابط:http://WWW.CARENEGIE-MEC.ORG/2012/09/13/AR-PUB :49373 ، تاريخ الإطلاع26أفريل 2018 11:11

المغرب العربي، إضافة إلى إمكانية امتداده لأوربا[1]، إذ تقول الباحثة من جامعة **إريزونا** "**MERRY PETTEERSON**" في هذا الصدد"إننا نعلم ومن دون شك أنه أينما وجدت الأسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع"[2].

لقد ساهمت دول الشمال في ابتكار سياسات جديدة واستراتيجيات مختلفة للحد من هذه الظاهرة العابرة لحدود بالقيام بمبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء بتقديم آليات علاجية وإجراءات لمكافحة الجريمة المنظمة منها: الاتفاقيات والمؤتمرات المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب المتوسط، حيث تنضم كل دول حوض المتوسط لجهود مكافحة الظاهرة سواء الدولية أو الإقليمية، فقد انضمت كافة الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية(اتفاقية **باليرمو** التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أكتوبر 2000)، التي وضعت إستراتيجية شاملة لتعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وملاحقتها ومعاقبتها، سواء بصورتها التامة، أو بمجرد الشروع أو المساهمة التبعية في ارتكابها، كما نصت على مكافحة بعض الظواهر الإجرامية المحددة على وجه الخصوص مثل جرائم غسيل الأموال والفساد وعرقلة سير العدالة[3]، وهذا راجع أن الجريمة باتت عالمية وأن تدابير التصدي الوطنية لم تعد كافية ، فهي تدفع بالمشكلة من بلد إلى آخر، وقد أضاف رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قائلا: "إن على الحكومات الجادة بشأن معالجة مشكلة عولمة الجريمة أن تحفز الدول التي مازالت تتكلأ في تنفيذ الاتفاقية"، كما ناشد في هذا السياق توفير المزيد

---

[1] دالية غانم يزبك ، **الحدود الإفريقية لأوربا** ، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط ،7يوليو 2017)،على الرابط: http://WWW.CARENEGIE-MEC.ORG/DIWIN/71450

[2] سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2، 2015-2016، 105.

[3] مايا خاطر،"الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد27، العدد3، (2011)، 521.

من المساعدات الإنمائية والتقنية من أجل التخفيف من ضعف البلدان الفقيرة وقال في هذا الشأن : "عندما تعجز الدول عن توفير الخدمات العامة والأمن ، يملأ المجرمون الفراغ"[1].

كذلك اتفاقية مجلس أوربا للعمل على مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2005 لحماية الضحايا ومساعدتهم[2]، وقد التزمت الأجندة الأوربية للأمن بتوسيع نطاق عمل"دورة السياسة"(في شأن الجريمة الخطرة والمنظمة) إلى بلدان الجوار، ويتعين الاتحاد الأوربي أيضا استكشاف احتمالات إدخال البلدان الشريكة في شبكات التحقيق المالي الحالية، علاوة على ذلك سيتابع الاتحاد الأوربي العمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الخفيفة[3] ، واعتماد قواعد تشديد العقوبات وحماية الشعوب والضحايا والمراقبة الالكترونية إضافة إلى تقرير برنامج التنمية في الدول الفقيرة وتدابير التوعية التربية والإعلامية لمخاطر الإجرام المنظم[4].

*التعاون الشرطي الأوربي المتوسطي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة: نظرا لارتفاع المجرمين في أوربا اتجهت الدول الأوربية بإنشاء اتفاقيات ومنظمات لتعزيز التعاون الأمني بين أجهزتها الأمنية لمكافحة مختلف الجرائم التي تدخل ضمن الجريمة المنظمة، والتي تهدد أمن واستقرار الدول، وتطوير آليات مكافحتها التي كانت محصورة فقط في تبادل

---

[1] WALTER KEMP ، **كيف تحولت أسواق الإجرام الدولية إلى مراكز قوى كبرى باستخدام العنف والرشوة، عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن**، تقرير جديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،(3 جوان/ جويلية 2010، 3.

[2] محمد جميل السور، علا غازي عباسي،" الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها(دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية الوطنية"، **مجلة علوم الشريعة والقانون**، المجلد41، ملحق3،(2014)، 1096- 1097.

[3] "**مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**"، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوربي والمجلس الأوربي واللجنة الأوربية للجوار (بروكسل، 18 نوفمبر، 2015)، 14.

[4] برنامج تعزيز الحكم في الدول العربية مشروع تحديث النيابات العامة، مرجع سابق، 113.

المعلومات، ولعل أهم وسيلة اعتمدت عليها دول أوربا هي المنظمة الأوربية للشرطة الجنائية.

فقبل إنشاء المنظمة الأوربية للشرطة الجنائية قامت الدول الأوربية للشرطة الجنائية بإبرام اتفاقية ماستريخت سنة 1992 حيث نظمت التعاون القضائي والأمني بما فيها إنشاء جهاز إقليمي بين دول الاتحاد[1]، وفي سنة 1995 تم إنشاء جهاز رقابي يسمى الإيروبول "**EUROPOLE**"، ويقوم هذا الجهاز بوظيفة تحليل المعلومات المتعلقة بالجريمة المنظمة وخاصة منها من نوع المافيا، كما أوصى الاتحاد الأوربي بتوسيع اختصاص الإيروبول بالاتفاق مع دول العالم الثالث والإقرار بسياسة موحدة ومشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة[2]، كذلك في إطار التعاون الأمني الإقليمي والذي يعتبر امتداد للتعاون الأمني الدولي ويرتكز على تبادل المعلومات والخبرات الأمنية والقضائية، حيث نص ميثاق جامعة الدول العربية على التعاون بين الدول العربية في كافة المجالات ومن بينها المجال الأمني، من خلال تنسيق العمل العربي في مواجهة خطر الجرائم المنظمة وربط الأجهزة الأمنية في الدول العربية بشبكة اتصال جيدة وفعالة ورفع مستوى كفاءة العاملين بأجهزة الأمن العربية وتعميق الوعي الأمني لدى المواطنين العرب[3].

كما نجد أن الاتحاد الأوربي قام بتدابير وقائية لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية منها:

* مراقبة الحدود وقوانين الهجرة، بهدف رصد هجرة المجرمين وتنقلاتهم وإبلاغ السلطات المسؤولة عن تحركاتهم ونشاطهم، وتوعية الرأي العام مما يعزز حكم القانون والمبادئ الأخلاقية واحترام العدالة الجزائية.

---

[1] عباسي محمد الحبيب، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، 583.

[2] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، 123.

[3] برنامج تعزيز الحكم في الدول العربية مشروع تحديث النيابات العامة، مرجع سابق، 114-116.

* وضع سياسة متناسقة بين الدول لمكافحة تبييض الأموال الناتجة عن الجرائم عبر الإبلاغ عن الصفقات المشبوهة وضمان التعريف على هوية الزبائن الذين يستخدمون المؤسسات المصرفية والمالية.

* تبادل المعلومات والتدقيق الشامل في الأعمال التجارية وتخفيف تكافئ الفرص للحد من مخاطر الاحتكار، بالإضافة إلى مراقبة الحسابات وفحص الضرائب التي تجعل مسألة صرف الأموال غير المشروعة لأغراض الإفساد في غاية الصعوبة[1].

وعليه يمكن القول : أن التطور التكنولوجي والعولمة كان لها تأثير مباشر في ازدياد الجريمة وانتشارها بشكل واسع وبطرائق يصعب كشفها بالوسائل التقليدية، مما يتطلب تعاون الدول فيما بينها بشكل أكبر، كما سيلقي ذلك بعبء كبير على الأجهزة الأمنية في مختلف بقاع العالم[2].

المبحث الثالث: أثر سياسة الجوار الأوروبي على العلاقات الأورو مغاربية

نظرا للتقارب الجغرافي والتاريخي بين الدول الأوروبية والدول المغاربية،جعلت العلاقات متقاربة أكثر،بحيث يعتبر الإتحاد الأوربي العميل الوحيد التي تتعامل معه الدول المغاربية، لذلك استغلت الدول الأوربية هذه العلاقة بالقيام بشراكة متوسطية تقوم على مبدأ التعاون في كل المجالات بمشاركة كل الدول المجاورة والتي عرفت بسياسة الجوار الأوربي ومنه طرحت فكرة "سياسة المشروطية"،وفي هذا المبحث ندرس هذه السياسة بين الضفتين وما أتت به من جديد في كل المجالات(الاقتصادية،السياسية والأمنية)

[1] المرجع نفسه، 112.

[2] هاشم بن محمد الزهواني، "الآثار الأمنية للعولمة"، مذكرة ماجستر غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ، الرياض،2002 ،78

المطلب الأول: الجانب الاقتصادي

إن العلاقات بين الدول أصبحت محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الجوهري ذلك ما تجسد بتزايد تأسيس الترتيبات الإقليمية، أو التوسيع القائم منها في إطار إقامة للتبادل الحر وإتحادات جمركية وغيرها من صور التكامل الإقتصادي، التي أصبحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا بالنظر إلى الدول الأعضاء تلك التجمعات وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى إنشائها لإحدى صور التعاون أو التكامل الاقتصادي[1]، حيث أن من أبرز الوحدات الفاعلة حاليا على الصعيد الدولي فكرة مناطق التبادل الحر إحدى صور التكامل الاقتصادي القائم بين مختلف الاقتصاديات، من خلال تحرير التبادل التجاري في ظل تزايد وتيرة العولمة والتوجه نحو تبني مبادئ إقتصاد السوق، لذلك بادت عدة أقطار للإقامة مناطق للتبادل الحر باعتبارها من أسهل وابسط صيغ التكامل الاقتصادي بين الدول سواء تقاربت مستوياتها التنموية الاقتصادية سعيا للوصول إلى أرقى الصيغ على سلم التكامل الاقتصادي، أو في إطار علاقات التعاون الاقتصاذي القائم بين اقتصاديات تباين أنماط التنموية[2]

لقد كانت للتغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة، بتزايد حجم التكتلات الاقتصادية الجهوية وخاصة أمام سيطرة ثلاثي الأقطاب (الاتحاد الأوروبي (ue)، وتجمع شمال أمريكا (NQFTA)، والتجمع الأسيوي (asian)، وأمام الصراع الكبير والحاد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الاوروبي على منطقة الحوض المتوسط، أثر كبير أدى ببلدان الاتحاد الأوروبي إلى الإسراع في تغيير إستراتجيتها أمام بلدان الضفة الجنوبية للبحر

[1] ندى علي ،**الشراكة الاورومتوسطية وبعدها الاقتصادي**، ،(شبكة النبأ المعلوماتية ،10 أيلول 2017)على الرابط www.annabaa.org/arabic/economic articles/12422 https:/ ، تاريخ الإطلاع 28أفريل 2018 12:55

[2] المرجع نفسه

الأبيض المتوسط (مشكلة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إلى عقد ندوة برشلونة 1994. والذي كان من بداية الشراكة الأورومتوسطية والتي ركزت على الجانب الاقتصادي[1]، حيث رأت دول أوروبا أن الانفتاح الاقتصادي مع الدول المجاورة سيفرز تلقائيا انفتاحا سياسيا[2] ويعزز العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب.

إن الشراكة الاورو–متوسطية، هي توسيع للسوق الاوروبية المشتركة التي أنشأت سنة 1960، ومع التغيرات السياسة الدولية في تسعينات القرن الماضي، وسقوط جدار برلين، انطلق مسار برشلونة في عام 1995 إثر ندوة برشلونة حيث حمل الاتحاد الأوروبي جيرانه الإثنى عشر في جنوب المتوسط على القبول بمشروع مشترك يتم تحقيقه تدريجيا، ويحمل هذا المشروع إسم مسار برشلونة وهو يقوم على مقاربة براغماتية لوضعيات وعلاقات اقتصادية كثيرة لاختلاف بين هذه الدول[3]

إن الاتحاد الاوروبي خاصة بعد الازمة المالية أهتم أكثر بدول الجنوب لما لها من أهمية في حوض المتوسط وامتلاكها للثروات التي تحتاج إليها أوروبا، فقد قدم الاتحاد الاوروبي إلى دول المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة اتجاه منطقة المتوسط بهدف خلق منطقة تجارة حرة وفتح الاسواق وكذلك الدعم المالي، وقد ساعد في ذلك ضعف الدول المغاربية واحتياجها لتلك المساعدات، فقد كانت سياسات المؤسسات المالية والنقدية الدولية هي السبب الرئيسي لمعانات الدول في المغرب العربي، التي أجبرتها كذلك أزمة الثمانينات التى حدث على أثارها انخفاظ المواد الخام، فلجأت الدول المغاربية على إثرها إلى المؤسسات المالية العالمية، التي فرضت عليها

---

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، 192

[2] إيزابيل شيفر،ترجمة عارف حجاج،**مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**،(DW 2005)،على الرابط: https:// www.dw.com/ar/a/-1789193 ،تاريخ الإطلاع 28أفريل 2018 2:36

[3] إتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية ومنطقة التجارة الحرة، مرجع سابق، 4

سياسات **تكييف هيكلي**، وعمليات تحويل إقتصادي من اقتصاد مركزي ريعي تحت إشراف الدولة إلى اقتصاد السوق[1]، وهذا ما أرادته أوروبا عبر توسيع سوقها لاوروبي وكذلك إبقاء سياسات الدول المغاربية تحت خدمتها، وسميت تلك السياسة آنذاك سياسة الجزرة دون عصا على اعتبار انها تختلف عن سياسة العصا والجزرة التقليدية[2]

لقد وضع الشركاء المتوسطين آليات وترتيبات ومبادرات داعمة، لغرض الالتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الانسان وتحقيق شروط تحارية متبادلة ومرضية لشركاء المنطقة، الذين يتطلعون إلى شراكة اوسع في إطار تكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية المستديمة[3]، ففكرة المشروطية جاءت لتقديم مساعدة تنموية لتعيد بناء مجموعة من الدناميات التقليدية وإعادة وضع الاستراتجيات جديدة للتعاون الخارجي خاصة مع دول العالم الثالث[4]

يعتبر التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الاوروبية المتوسطية، ووسيلة فعالة لمكافحة إختلالات التوازن للاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض المتوسط والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية ألى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية، فالفوارق سجلت نسبا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية، ولايمكن إحداث شراكة اقتصادية إن لم يتم التقليل من نسب هذه الفوارق[5]

---

[1] خديجة بوريب، "دور المؤسسات لاتحاد الأوروبي في تفصيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، 140-141

[2] ندى علي، الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإقتصادي مرجع سابق

[3] خديجة بوريب، دور المؤسسات لاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، 165

[4] رشيد خشانة ، **سياسة الجوار الأوروبية والبلدان العربية: الدعم المالي مقابل الإصلاحات**،(Swinssinfo 3 فبراير 2008)، على الرابط: https://www.swissinfor.d/ara/6395374 ، تاريخ الإطلاع 29أفريل 2018 10:22

[5] الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي، (منتدى التمويل الإسلامي،د س ن)،على الرابط: https:// www.islamfil.go-forum.net/t601-topic ، تاريخ الإطلاع29 أفريل 2018 13:10

ومن أجل دعم استراتجية الشراكة اعتمد الاتحاد الاوروبي على أداتين هما: منطقة التجارة الحرة والأدات المالية الجديدة (MEDA)، عبر تقديم المعونات للدول المغاربية للتصحيح الهيكلي التي تتضمن قضايا مثل تخفيض النفقات العامة، ميزانية متوازنة، تحرير الاقتصاد، تعويم العملة.[1]

حيث أمضت بلدان الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع بلدان المغرب الغربي وكانت أول اتفاقية مع تونس في 1995، واتفاق آخر مع المغرب في 1995، واتفاق آخر مع الجزائر صودق عليه في 2001 وتم إمضاءه في 2002[2]

فقد عملت كل دولة بالقيام بإصلاحات هيكلية فرضتها بلدان أوربا مقابل تقديم مساعدات من صندوق النقد الدولي للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية،وهذا ماجاء في مضمون **المشروطية** (تبني برنامج التكييف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية)[3]

أ- إنشاء منطقة للتجارة الحرة: حدد من اجل ذلك عام 2010 كمحطة مستهدفة للوصول الى منطقة تجارة حرة تضم البلدان السبعة والعشرين والأطراف المشاركة في المعاهدة[4]، فمن خلال المرحلة الاولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الاوربي مع كل دول متوسطية على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يتحقق ويكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها إتفاقية مراكش(المنظمة العالمية للتجارة)، وخلال فترة أقصاها اثنا عشر سنة ابتداءا من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل

[1] خديجة بوريب، دور المؤسسات للإتحاد الأوربي،مرجع سابق، 58-141

[2] محمد الشريف منصوري، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، 200

[3] عصام عبد الشافي، **بين المشروطية السياسية والحكم الراشد**، (المعهد المصري للدراسات، 3 ديسمبر 2016) على الرابط: https://www.Eipss-eg.org ، تاريخ الإطلاع 29أفريل 2018 17:55

[4] محمد الشريف منصوري، مرجع سابق، 198

بالاتفاقية القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتوجات الصناعية للاسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف امام المنافسة للسلع الاجنبية ،وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية للدخول في حوار شامل بينها بغرض احداث التبادل التجاري الحر فيما بينها،وهذا يهدف الى تطوير التجارة بين الاقليم للدول المتوسطية الجنوبية،والتي لاتمثل حاليا نسبة 5% من تجارتها الخارجية اي بمعنى اخر،فان التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدا ويجب ترقيتها في اطار تعاون شامل[1].

ب- التعاون المالي: أهمية التعاون المالي تكمن في انه المسئول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة،ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير وإيجاد الآليات الناجحة في التعاون المالي الذي يخدم الإطراف المشاركة ،ويعود بالفائدة على الجانبين.

إن كل ماحدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي لايمكن ان يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه مالم يرافق بمعنويات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوربي إلى الدول المتوسطية

في إطار اتفاقية الشراكة،حيث وضع الاتحاد الأوربي تحت تصرف الدول المتوسطية في إطار التعاون المالي لفترة 1995-1999 مبلغ قيمته 4685 مليون ايكو هبة لها،زيادة على المبالغ المقدمة لها في شكل قروض من البنك الأوربي للاستثمار وفقا لبرنامج MEDA ،كما هناك البرنامج الثاني للمساعدات MEDA1، والذي خصص لتمويل 4انواع من العمليات هي: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%،التحول الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الخاص بنسبة 27%،التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45%،وأخيرا المشاريع الإقليمية بنسبة 14%.

[1] الشراكة الأورومتوسطية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي، مرجع سابق

لقد أكد إعلان برشلونة على ضرورة التعاون المالي وزيادة المعونات لنجاح هذه الشراكة،بالإضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوربية،وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية.[1]

وتتألف برامج التكيف الاقتصادي من جزأين هما: برامج التثبيت الهيكلي وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم وإشعار قدرة العملة على تحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات فضلا عن تطبيق سياسات مالية نقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمنغلق بالميزانية، أما التكيف الهيكلي فهو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف لإلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضغط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني[2]

نجد أن المشروطية طرحت كأداة لاتفاقية تعاون بين الطرفين، تساهم في تقديم المساعدات

الرسمية من طرف الدول الغنية لمجموعة الدول الأقل تطور والفقيرة، بحيث قسمت الشراكة الأورومغاربية المشروطية إلى مشروطية سلبية conditionality Negative والتي إن لم تحقق الدول المغاربية تقدما في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي، فسيتم حرمانها من المزايا والفوائد التي تحصل عليها، أما المشروطية الإيجابية positive conditionality والتي تعني ربط الفوائد والحوافز التي تحصل عليها الدول المغاربية بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول، فسياسة الجوار الأوروبي تقوم على خاصيتين

[1] المرجع نفسه

[2] عصام عبد الشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، مرجع سابق

أساسيتين الأولى: تتمثل في التوجه المفصل على المقياس "انطلاقا من مبدأ الدول لتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية ولاجتماعية والثقافية"، أما الخاصية الثانية فهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.[1]

ساهم تدخل البنك الدولي في حل مشكلة الديون الإفريقية منذ الاستقلال، و كذلك تدخل صندوق النقد الدولي في التسعينات في فرض بعض السياسات الاقتصادية على الدول الإفريقية المدينة شرطا لتلقي المساعدات في إطار برنامج التكيف الهيكلي من قبل تعويم العملة، والحد من الانفاق الحكومي وتحرير التجارة [2]

المطلب الثاني: الجانب السياسي

مع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية الاقتصادية على الدول المانحة لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي، وهو ماعرف بـ"**المشروطية السياسية**"[3]، فمنذ بداية التسعينات بدأت المشروطية السياسة تقترن بالمشروطية الاقتصادية، أو كما يطلق عليه: **التكيف الهيكلي السياسي،** فأصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد أو الحكم الرشيد (good

[1] خديجة بوريب، دور المؤسسات للإتحاد الأوربي، مرجع سابق، 165-170 -171

[2] صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، المنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا، في ندوة:**الجامعات والعالم الإسلامي في إفريقيا تحت شعار العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا**، جامعة ام درمان، الخرطوم 3 مارس2004، 95

[3]عصام عبد الشافي ، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، مرجع سابق

gouvernance)، وفقا لتعريف البنك الدولي فان الحكم الجيد أو الرشيد هو إمكانية المحاسبة السياسية فيما يختص بالإنفاق العام، والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون[1]

وارتبطت سياسات المشروطية خلال هذه المرحلة بعدد من الاعتبارات الأساسية منها:

أ-التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات في دول أوروبا الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفياتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية.

بـ-إخفاق تطبيق المشروطية الاقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية إلى إرجاع إخفاق برامج التكيف الهيكلي إلى العوامل السياسية في الدول المستقبلة للمعونات.

جـ-إن الدول المانحة أرادت تسويغ استمرار معوناتها لدول العالم الثالث أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مسوغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الجيد فالمشروطية السياسية كانت أقرب لأداة إيديولوجية تفرض الرأسمالية الليبرالية محلا للاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساسا من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامها في إسقاط النظم غير الديمقراطية[2]

كانت أبرز القضايا السياسة في إفريقيا هي قضايا التحول الديمقراطي وتعزيز مفاهيم حقوق

الإنسان على مستوى الفكر أو الممارسة وارتفعت هذه القضايا في أجندة الدول الأوروبية تجاه القارة وأصبحت شرطا للحصول على المعونات والتسهيلات، صحيح أن الاتحاد الأوروبي كان يغلب الاعتبارات الإستراتجية المؤثرة في موازين القوى العسكرية بين الشرق والغرب ولكن بعد إنتهاء الحرب الباردة وخروج السوفيت من القارة أعيد ترتيب الأولويات في

[1] صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، المنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة ،مرجع سابق، 95

[2] عصام عبد الشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد،مرجع سابق

ظل النظام الدولي الجديد وأصبح الإصلاح السياسي أحد العوامل العامة للإقتراب أو الإبتعاد من الاتحاد الأوروبي[1]

لذا فإن المشروطية السياسية تعني أن أي دولة أو منظمة تشترط مجموعة من الشروط متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وذلك لتحقيق أرباح على مستوى الدولة المتلقية للمساعدات التنموية وتأخذ المشروطية بعدين أساسين: بعد سابق exantre وبعد لاحق expost فالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي تأخذ بهذين البعدين للمشروطية[2]

إن العولمة قلبت مفاهيم الدول عموما، و الأفارقة على وجه الخصوص، حيث أن الدول الإفريقية المغاربية كانت ترفض أي إملاءات خارجية حول مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت فيما سبق تعد غالبا من الشؤون الداخلية للدول، لكن من النظام العالمي الجديد ورضوخ الشعوب النامية للعولمة المفروضة المتباينة (القوية والضعيفة) تخضع لهذا المنطق[3]

فقد بدأت الدول المانحة الأوروبية المتحكمة في المؤسسات المالية بممارسة الضغوط على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعية من إجراء انتخابات تعددية تنافسية، وكانت في وسائل هذه الجهات في فرض شروطها السياسية، من خلال تهديدها بالإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافيها على الدول في المنظومة الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، ولذلك سميت **بالمشروطية السياسية** poliical conditionality

---

[1] محمد السوداني/وفاء الشمري،**العلاقات الأوروبية الافريقية**، (المنهل، د س ن)، على الرابط:
https://www .Platform.com/files/2/20455

[2] خديجة بوريب، دور المؤسسات للإتحاد الأوربي،مرجع سابق، 165

[3] نذير بطاطاش، التعاون الأوربي–الإفريقي ،مرجع سابق، 76

لذلك وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على التقيد بهذه الشروط لتستفيد وتتحصل على المساعدات المالية، وفي هذا الإطار يقول "مفيد شهاب": طالما يكاد يكون من حق بعض أن تطلب مساعدات اقتصادية وقروضا وأن تطلب إعادة صياغة وهيكلة المواثيق الاقتصادية الدولية والسماح لها بحيازة تكنولوجيا أكثر تطورا فإن من حق دول أخرى أن تتحدث عن مدى إلتزام تلك الدول ببعض القواعد الدولية، العامة بخصوص الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحسن الجوار، وحل المشكلات بالطرق السلمية، وهكذا ففكرة الحق تقابلها فكرة الالتزام[1].

لقد استندت المؤسسات إلى الحجة القائلة بان الديمقراطية قيمة في حد ذاتها تعتبر أداة ضرورية لتوفير مناخ سياسي ملائم يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الإمام[2]،باعتبار أن الديمقراطية تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد[3].

بذلك فان قضية المشروطية السياسية كانت إحدى القضايا في العلاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوربي وان الاتفاقية الجديدة قد عكست إلى حد كبير سيطرة الرؤية الأوربية في هذه القضية29[4]

المطلب الثالث: الجانب الأمني

منذ حدوث أحداث 11سبتمبر وظهور تهديدات أمنية جديدة لاتناظرية تهدد الدول في عقر دارها، سارعت الدول في تغيير استراتيجياتها بالقيام بتكتلات دولية وإقليمية لمواجهة هذه

[1] بلعربي علي، " الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية "، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة وهران، 2013 –2014، 52.

[2] صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، المنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة، مرجع سابق، 95

[3] عصام عبد الشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، مرجع سابق

[4] نذير بطاطاش، التعاون الأوربي–الإفريقي ،مرجع سابق ، 76

التهديدات،حيث نجد أن بلدان أوربا دعت دول حوض المتوسط المجاورة لها للتعاون في مكافحة هذه التهديدات والمعتبرة أنها قادمة منها وخلق منطقة امن وسلام .

لقد لعب العامل الأمني أهمية كبرى بالنسبة للدول الأوروبية،حيث كان من أهم أولوياتها في الشراكة الأورومتوسطية بالرغم من اهتمامها بالعامل الاقتصادي والسياسي،باعتبار أن دول الجنوب (الدول المغاربية) تمثل الحزام الأمني لدول الشمال وان أي تهديد يهدد الدول الجنوبية فإنه بالضرورة سيهدد دول الشمال ،لذلك سارعت الدول الأوربية في تكثيف اللقاءات والاجتماعات للتعاون لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود والحفاظ على الأمن لكلتا الضفتين.

عملت أوروبا على تحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة آمنة, وبعيدة عن المواجهات العسكرية مثل ما كان سابقا, ولذا سعت الدول الأوروبية عبر مخطط برشلونة إلى إرغام دول الجنوب المتوسط على اعتماد مزيد من التنسيق الأمني وفقا لمبدأ مايسمى "**بالمشروطية الأوروبية**"، ومواجهة العنف والجريمة المنظمة،وكذلك ظاهرة الإرهاب الدولي[1]و مختلف الجرائم العابرة للحدود،وهذا ما أشار إليه مؤتمر "هلسنكي للأمن والتعاون الأوربي" الذي اعتبر حوض البحر المتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي لأوربا،ولذلك اكتسبت قضية الأمن في المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية،فرغم التركيز الأوربي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية ،فإننا نجد أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة،بحيث نجد ندوة برشلونة قد أعطت اهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الأورومتوسطي،[2]

---

[1] عبد السلام رزاق، ، **الفضاء الاورومتوسطي بين الهاجس الامني ورهانات التنمية**، (معهد الجزيرة للاعلام 2005/12/1)،على الرابط:http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/12/1 ،تاريخ الإطلاع 30أفريل 2018 9:55

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الابيض المتوسط-دراسة في الرهانات والاهداف**-(القاهرة، دار الفجر،2006)، 121/120

كما قدمت مجموعة من الاقتراحات والأفكار لتعزيز العلاقات الأورومتوسطية ودعمها في تحقيق الأمن والسلام في منطقة حوض المتوسط،باعتبار أن دول المغرب العربي فشلت في القضاء على التهديدات الناجمة عنها والعابرة للحدود الوطنية ، وبهذا الخصوص يقول الأستاذ **فتح الله ولعو** أن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي، الذي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة لإيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات والجريمة المنظمة والمخدرات والالتزام بتخفيض ضغوط الهجرة من اجل جعل المتوسط " فضاء للسلام والاستقرار" وذلك عن طريق تنمية مندمجة وتقليص هوة الفقر والتهميش في المجتمعات الجنوب متوسطية كظواهر ناتجة في جزء منها عن الإرادة القاصرة للعلاقات بين الجنوب والشمال المتوسطي والى تطور الهجرة السرية نحو الشمال وتهريب السلع وترويج المخدرات، وكلها ظواهر سببها غياب فرص الشغل وسبل التنمية في الجنوب المتوسطي، مضيفا أن نجاح مشروع الشراكة المتوسطية مرتبط بتحقيق تنمية حقيقية في الجنوب المتوسطي

حيث يعتبر برنامج ميدا أهم أداة لتعزيز التعاون الاورومتوسطي،فبغض النظر عن المساعدات الاقتصادية التي قدمت من خلاله قدمت أيضا في الجانب الأمني والذي تميز بوضع برنامجين: هما برنامج ميدا للعدل والشؤون الداخلية، وبرنامج ميدا سيبول الذي خصص لتمويل أنشطة تكوينية و تداريب لفائدة الشرطة الأورمتوسطية تحت إشراف مباشر للمجمع الشرطي الأوربي،[1] فبرنامج ميدا للعدل يدعو الى إقامة نظام قضائي منفتح وحديث عن طريق تقوية قدرة المؤسسات والإدارة في دول الشراكة وإقامة رابطة مشتركة بين العاملين في هذا المجال،أما برنامج سيبول للشرطة فهو يعزز التعاون بين أجهزة شرطة الاتحاد

[1] **التعاون الثنائي المغربي في المجال الامني،**(منتديات ستار تايمز ،2011/04/18)،على الرابط: http://www.startimes.com/?t=27804183 ، تاريخ الإطلاع 3ماي 2018 9:13

الأوربي والبلدان المتوسطية الشريكة في مكافحة الجريمة المنظمة[1]،كما نجد دول أوربا بالمشاركة مع دول الجنوب قد عملت على مكافحة ظاهرة الإرهاب عبر تشجيع تقاسم المعلومات الإستخبارية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط،وهي دوريات بحرية تعمل على الكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في منطقة الحوض المتوسط وردعها وإجهاضها،بالإضافة إلى أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها يعتبر مسالة أساسية أخرى[2]،أما ظاهرة الهجرة السرية وسبل مكافحتها كانت أول اقتراح في السياسة الأمنية للشراكة الأورومتوسطية لوضع آليات للحد منها

ينظر الاتحاد الأوربي لظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية المتوسط أنها تهديد للأمن الأوربي،وينطلق الاتحاد الأوربي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب للجنوب للهجرة نحو الشمال،ولمحاصرة هذه الظاهرة طرحت إستراتيجية تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر بتقديم إعانات مالية لدول الجنوب،وهذا من شأنه ان يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط،لتصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا مشتركا للاستقرار والأمن والسلم،[3]فكلما عملت دول الجنوب على إصلاحات في الجانب الامني كلما زادت المساعدات من قبل دول الشمال وهذا ماسمي "**بالمشروطية الإيجابية**".بالإضافة الى مبادرة مجموعة **5+5** والتي أكدوا فيها ضرورة تعزيز التعاون الأمني وتكثيف اللقاءات بين دول الجوار باعتبار ان هذه التهديدات تمس كلتا الضفتين وتمثل خطرا لكلا هما.

---

[1] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، 77

[2] التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط ،مرجع سابق، 7

[3] سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار، مرجع سابق، 93

إن الانشغالات الأمنية تسيطر على اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية،والتي هدفها هو تحقيق الأمن والسلم والاستقرار،فبالإضافة الى الجوانب السياسية الأمنية،فإن الجوانب الأخرى للشراكة في الميدان الاقتصادي،المالي،الاجتماعي والثقافي، تساهم أيضا في نفس المسعى في التقليل أو القضاء نهائيا على مخاطر لا الأمن،والتي تجعل الطرف الأوربي يشترط حالة أمنية مستقرة والوصول للاستقرار حتى يقدم معونات لهذه الدول.[1]

وهذا يقودنا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني،ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط يشير الباحث **إدوارد مونتيمير** إلى انه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة،ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوربي،بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة ان التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط ،ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي ،ومن ثم يجب سياسة شاملة بالتعاون مع دول الجوار تتضمن كل هذه

[1] خديجة بوريب ،دور المؤسسات للإتحاد الأوربي ،مرجع سابق ، 170/169

الجوانب،[1] حيث تنبهت أوربا أنها لا تستطيع العيش منغلقة عن محيطها الجغرافي ،بينما التطرف والهجرة الغير شرعية والفقر والتخلف ومختلف التهديدات يعبرون الحدود إليها.[2]

فالتعاون بين الدول في منطقة المتوسط أصبح ضرورة لا مفر منها،بحيث أن الأمن يأتي في مقدمة أولويات هذا التعاون،لأنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري بدون استقرار امني،[3] ففي طرح سياسة الجوار الأوربي تم التأكيد على الأمن أكثر من المبادرات السابقة،و ما كان على الدول الجنوبية المتوسطية سوى قبول هذه الشراكة بشروط أوروبية لأنها في موقف تفاوضي ضعيف،واقتناعهم ان مواجهة هذه التحديات لا تتم إلا في إطار جماعي،وتنسيق مشترك من أجل احتوائها والقضاء عليها[4].

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط،مرجع سابق، 121

[2] ختو فايزة ،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية(2010-1995)"،مذكر ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ،98

[3] طبوش سفيان،"الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة"،مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،سنة2017، 157

[4] يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية ،مرجع سابق، 181

خلاصة الفصل:

فشل السياسات السابقة للعلاقات الأورومتوسطية دفع بالإتحاد الأوربي إلى اعتماد سياسة جديدة والتي عرفت بسياسة الجوار الأوربية،فقد كانت جس نبظ وإحياء العلاقات الأورومغاربية،إلا أننا لو نظرنا إلى أهداف هذه المبادرة وأبعادها نجدها مجرد مكملة لمسار برشلونة،ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت قضايا تمس بالمنطقة وبالخصوص الإتحاد الأوربي جعل هذا الأخير تسليط الضوء على أهم القضايا التي تمس بأوربا خاصة ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط عامة

لكن سياسة الجوار الأوروبية ليست كغيرها من السياسات السابقة،فقد كان لها دور وتأثير كبير في العلاقات الأورومغاربية، في حين وضحت طبيعة العلاقة هل هي فعلا علاقة اعتماد متبادل أم أنها علاقة اعتماد لا تناظري،وهذا ما تم عرضه في الفصل الثاني من المبحث الثالث بدراسة تأثير سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية من كل الجوانب الاقتصادي،السياسي والأمني والتي من خلالها قمنا بتحليل هذه العلاقة خاصة مع فكرة المشروطية والتي كانت مفروضة على الدول المشاركة،بحيث كلما كانت الدول مجتهدة في نجاح المبادرة وملتزمة بخطط العمل كلما نالت الامتيازات والمساعدات وفقا لهذه السياسة

فمبادرة سياسة الجوار الأوروبية كانت منعرجا مهما في العلاقات الأورومغاربية ساهمت في تقريب العلاقة كما أكدت هذه السياسة رغبة الإتحاد الأوربي بجعله كقوة متوسطية تضمن مصالحه في منطقة المتوسط من خلال فرض شروط على الدول المتوسطية تخدم مصالحها

الخاتـــمة

الخاتـــــمة:

من خلال دراسة هذا البحث والتطرق إلى أهم ما جاء في هذا الموضوع بالإضافة غلى طرح الإشكالية المحورية والتي بني على أساسها هذا البحث

إن المسارات التي مرت بها العلاقات الأورومغاربية إبتداءا من مسار برشلونة 1995،والتي في اعتقاد الدول المغاربية هي مبادرات تقرب العلاقات وتحافظ على أمن وسلام الشعوب لكلتا الضفتين بعيدا عن النظرة السابقة للدول الأوروبية خاصة فرنسا ماهي إلا سياسات تزيد في الهيمنة والتبعية، فمن يرى السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية يلاحظ كيفية تعامل الإتحاد الأوربي فيما بينهم كوحدة متحدة ومع الدول المغاربية بشكل منفرد، واختلاف ضفتي المتوسط من متطور ومتخلف عمل لصالح الإتحاد الأوربي لتوسيع نفوذه والتحكم في المنطقة

فمبادرة سياسة الجوار الأوربية والتي جاءت نظرا لرفض الدول الأوروبية دخول دول جديدة كعضو في الإتحاد الأوربي، والتي اعتقد الإتحاد أنها من أهم المبادرات التي جاء بها لأنها تجمع كل جيرانه وتسعى إلى إنشاء اعتماد متبادل مشترك يعمل على مساعدة الدول المغاربية في تطوير اقتصادها بالإضافة إلى محاربة أي تهديد يمس كلا الضفتين،في الأخير باء بالفشل وخيب آمال الأطراف المشاركة،ذلك أن الدول الأوروبية لم تلتزم بما جاء في هذه المبادرة لأنه كان **اعتماد لا تماثلي** ليست مستفيدة منه الدول المغاربية بقدر ما هي مستفيدة منه الدول الأوروبية،أي أنه يميل للتبعية أكثر من أي شئ آخر،وكل المؤشرات تثبت هذه النظرة،ففكرة المشروطية كانت أهم مؤشر يثبت تحكم الدول الأوروبية على الضفة الجنوبية والتي سميت بالمشروطية السلبية، بمعنى أن أي مساعدة تقدم للدول المغاربية إلا ولها مقابل،مما زاد في هيمنة دول المركز على دول المحيط

الخاتـــــمة:.....

من خلال هذا نجد أن سياسة الجوار الأوروبية لم تعبر على نجاح كبير كما كان متصور قبل مراحل تنفيذ السياسة،بحيث لاقت الكثير من الانتقادات نظرا للجانب الغير إلزامي لخطط العمل ولعامل المشروطية في حد ذاته

قائمة المراجع

الكتـــــب:

1-بخوش مصطفى،حوض البحر الأبيض المتوسط-دراسة في الرهانات والأهداف-(القاهرة،دار الفجر ،طبعة 1،2006)

2-عبد الوهاب عمروش، الهجرة الغير شرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية،في تحرير محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة،(ابن النديم للنشر والتوزيع ،دار الروافد الثقافية-ناشرون،طبعة1، 2014)

3-كنز علي، المشروع الأورومتوسطي بين الخيال والواقع،في تحرير سمير أمين وآخرون، العلاقات الأوروبية العربية(القاهرة،مركز البحوث العربية،2002)

4-نعناع عبد القادر ،الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة(لندن،مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث،جوان/جويلية،2006)

الدوريات العلمية:

1-الخوري رياض، تقويم إتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة منمن جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى،**مجلة كارنيغي للشرق الأوسط** ،العدد8، واشنطن، جوان/جويلية2008

2-السور محمد جميل،غازي عباسي علا، الإتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها(دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية الوطنية)،**مجلة العلوم الشريعة والقانون**،المجلد 41،ملحق3، 2014

3-الشميطلي هاني،أوربا والمتوسط:تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط،المجلة العربية للعلوم السياسية

4-إدريس أمبارك، غاري طاهر، مخاطر إلى هجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها،المجلة الليبية العالمية،العدد8، جويلية 2016

5-بن بوعزيز آسية، سياسة الإتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية،مجلة دراسات وأبحاث،العدد 18

6-بوكعومة مهدي،العلاقات الأورومغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية(2005-2012)،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد 14،جانفي2018

7-حروري سهام،الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، مجلة المفكر،العدد 5،بسكرة

8-حروري سهام،سياسة الإتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية،مجلة المفكر،العدد8،بسكرة

9-خاطر مايا،الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد27،العدد3، 2011

10-ربيعة حملاوي،نجار منصوري،مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد33،جانفي 2014

11-عديلة محمد الطاهر،الجدال الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،العدد15،جوان 2016

12-عدالة جعفر،تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الإجتماعية**،العدد19،ديسمبر 2014

13-علاق جميلة،إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحرا،**مجلة العلوم الإجتماعية**،العدد19،ديسمبر 2014

14-عبد المؤمن مجذوب،ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،العدد10،جانفي2011

15-عبد الوهاب بن خليف،تجاذبات المصالح الأوروبية الأمريكية في منطقة المغرب العربي،**مجلة المفكر**،العدد11،بسكرة

16- قط سمير،خصوصية الشراكة الأطلسية –المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،العدد8،8أكتوبر 2015

17-محمد عقيل وصفي،التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،المجلد42،العدد2015،1

18-مايز كريستوف،سياسة الجوار في الإتحاد الأوربي ودول المغرب،**مجلة العرب الدولية**،9 جوان 2010

19-مسعود دخالة،واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،العدد5،أكتوبر 2015

20-يونسي مسعودي،رضوان بن تومي،المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط،**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،العدد4،جوان 2015

الصحف:

1-بن كيران رضا،حلم ساركوزي بإتحاد متوسطي يتناقض مع أفعاله وأقواله،**جريدة الشرق**،الدوحة ،أوت 2008

أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات:

1-صلاح الدين عبد الرحمان الدومة،التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في إفريقيا،في ندوة:**الجامعات والعالم الإسلامي في إفريقيا تحت شعار العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا**،الخرطوم،سودان،3مارس2004م

الرسائل الجامعية:

1-الريسي معن عبد العزيز،الإتحاد الأوربي والتفاعل الدوليفي ظل النظام الدولي الجديد(القيوم والفرص)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،2014

2-الزهواني هاشم بن محمد،الآثار الأمنية للعولمة،مذكرة ماجيستير،جامعة منتوررري، قسنطينة،2010-2011

3-بلال قريب،السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات-،مذكرة ماجيستر غير منشورة،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010-2011

4-بن حسين سليمة،الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط(2004-2012)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر3، 2013

5-بتقة خديجة ،السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013-2014

6-بوريب خديجة،دور المؤسسات الإتحاد الأوربي في تفصيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011

7-بوزيد أوسامة،الحوار الأطلسي-المتوسطي:دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط(2001-2015)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016

8-بوبكر محمدي، أثر السياسة الخارجية الفرنسية على الأمن المغاربي(2000-2016)،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2015-2016

9-بطاطاش نذير،"التعاون الأوربي-الإفريقي بين الشراكة والتبعية:الجزائر نموذجا"،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة أكلي محند ولحاج،بويرة،2010

10-جودت حسن مناع فلنتينا،عشر سنوات على إعلان برشلونة..تقييم نقدي للنتائج،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة بيرزيت، فلسطين،2005-2006

11-حمزاوي جويدة،التصور الأمني الأوربي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية ،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010-2011
12-رتيبة برد،الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر ،2008-2009
13-رحموني فاتح النور،تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة البحر المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة ،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة باتنة،2015-2016
14-رؤوف منصوري،الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني،مذكرة ماجيستير ،جامعة سطيف2، 2015-2016
15-رياض حمدوش،تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الاوربي بعد أحداث 11سبتمبر 2001،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة منتوري،قسنطينة،2011-2012
16-زغدار عبد الحق،إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط،جامعة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج لخضر ، باتنة
17-زهير بسدات،السياسة الشرق أوسطية لأوربا وإنعكاساتها على دول المغرب العربي،مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة مولاي طاهر ،سعيدة،2015-2016
18-سفيان طبوش،الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،2017
19-سي علي أسماء،إنعكاسات وإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية-آفاق مابعد 2017 ،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2017
20-سفيان أبحري،الشراكة الأورو-مغاربية وآثارها على آداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر3،2012-2013
21-سلطاني فيروز،دور السياسة التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورومتوسطية)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2012-2013
22-صبحي عواد لما،العلاقات العربية الأوروبية في سياق المتوسط"الأردن دراسة حالة"، مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2010-2011

23-عكروم ليندة،تأثير التهديدات الأمنية الأوربية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،مذكرة ماجيستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013-2014
24-عطيش يمينة،البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،2007-2008
25-عديلة محمد الطاهر ،تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2014-2015
26-عبد الجليل هويدي،إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012-2013
27- على بلعربي، الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة وهران، 2013-2014.
28-غنام فايزة،(التعاون)؟الأمني الأور-مغاربي دراسة حالة حوار 5+5(2001- 2011)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة مولود معمري،تيزي وزو ،2011-2012
29-فاطنة عابدي،العلاقات الأورومغاربية بين الشراكة والتبعية،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة مولاي طاهر ،سعيدة،2015-2016
30-فاطمة بيرم،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2009-2010
31-فيصل سمارة،البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية في مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة مولود معمري،تيزي وزو ،2013
32-فايزة ختو ،البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية(1995-2010)،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر 3، 2010-2011
33-كاتب أحمد،خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،2000
34-محمد الحبيب عباسي،الجريمة المنظمة العابرة للحدود،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقاسم،تلمسان،2016-2017
35-محمد الصديق بن زعتات، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة قسنطينة2012،3-2013

36-محمود سليمان نجار وئام، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الأزهر ،غزة،2012
37-منصوري نجاح،أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015
38-محمد لعبان،هجيرة عاشور ،العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة مولاي طاهر ،سعيدة،2016-2017
39-منصوري محمد الشريف،إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،مذكرة دكتوراه غير منشورة،جامعة منتوري قسنطينة،2008-2009
40-محمد مبيضين رشا عدنان،دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية-الأوروبية(1990-2006)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة مؤتة،2007
41-مريم زكري،البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية، مذكرة ماجيستير ،جامعة أبوبكر بلقايد ،تلمسان،2010-2011
42-نزاري صفية،الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولم:دراسة مقارنة(حالات الجزائر-تونس-المغرب)،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2010-2011
43-نسرين نموشي،إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2009-2010
44-هشام الداودي ،الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروأمريكي على المنطقة المغاربية،مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة مولاي طاهر ،سعيدة،2014-2015
45-وهيبة تباني،الأمن المتوسطي في ظل إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة:ظاهرة الإرهاب،مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة مولود معمري،تيزي وزو ،2014
46-ياسين سعيدي،التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة وهران2، 2015-2016

التقارير الرسمية:

1-Walter Kemp، تقرير جديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **كيف تحولت أسواق الإجرام الدولية إلى مراكز قوى كبرى باستخدام العنف والرشوة، عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن** (جوان/جويلية 2010)

2- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوربي والمجلس الأوربي واللجنة الأوربية للجوار، **السياسة الأوروبية للجوار مراجعة** (بروكسل، 18نوفمبر 2015)

المصادر الإلكترونية:

1-التعاون الثنائي المغربي الأوربي في المجال الأمني،(منتديات ستار تايمز،2011/4/18)،في:
http://www.startimes.com/?:27804183

2- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع،في:
https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120116_sec opmed-arb.pdf

3- الآلية الأوربية للجوار(ENI CBC MED)في:
http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbmed-2014-2020

4-السياق السياسي(سياسة الجوار الأوربي)والمصدر المالي-آلية الشراكة والجوار الأوربي المعروفةبإنبي(18فيفري2010)،في:
http://www .euromedcp .eu /i ndex.php ?option=com-content&view=a

5-الشراكةالأورومتوسطية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي(منتدى التمويل الإسلامي)،في:
https:// www.islamfil.go-forum.net/t601-topic

6-الفصل الأول ،الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،في:
http://www.thesis.univ-biskra.dz/972/3/.pdf

7- أوربا آمنة في عالم أفضل،الإستراتيجية الأمنية الأوربية،في:
file:///C:/Users/Dr/Downloads/.pdf

8-إيزابيل شيفر،ترجمة عارف حجاج،مشروع الشراكة الأورومتوسطية:التعاون الإقتصادي أكثر الجوانب تقدما(DW،حقوق الطبع قنطرة2005)،في:
https:// www.dw.com/ar/a/-1789193 DW

9-باسم راشد، **جوار الجوار**":**الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوربية**(مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،17/سبتمبر، 2015)،في:
http://www.rawabetcenter.com/archives/12461

10-بشارة خيضر،الإتحاد الأوربي والربيع العربي،في: :-https://www.politiqs
dz.com/threads /alatxhad-alurubi-u-alarbiy-bshar-xdr-pdf.7064/
11-توصيف سياسي:مخاطر الجريمة المنظمة على الإستقرار الدولي(مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2مارس2016)،في:
http://www:rawabet.center.com/archives/21702
12- برنامج تعزيز الحكم في الدول العربية مشروع تحديث النيابات العامة، أعمال الندوة الإقليمية حول"الجريمة المنظمة غير الوطنية(القاهرة،28-29 مارس2007)،في:
http://www.pogar.org./localuser/pogarp/ruleoflaw/cairo/toc-booklet-07.pdf
13-حسام شاكر،أوربا والربيع العربي(شبكة الجزيرة الإعلامية)،في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/4
14-حمدي شعبان،الهجرة غير المشروعة(الضرورة والحاجة)(مركز الإعلام الأمني)،في:
http:/www .policemc.gov.bh/reports/2011/21-3-2011/634363269067728835.pdf
15-دالية غانم يزبك،الحدود الإفريقية لأوربا(مركز كارنيغي للشرق الأوسط،7جويلية2017)،في:
http://WWW.CARENEGIE-MEC.ORG/DIWIN/71450
16-ريجيرت بيرنند/جودة دينا،دول الإتحاد من أجل المتوسط بعد عام من التأسيس(سياسة وإقتصاد DW،2009/11/7)،في: http://www.dw.com/ar/a-4471628
17-رشيد خشانة،سياسة الجوار الأوروبية والبلدان العربية،الدعم المالي مقابل الإصلاحات(swisinfo،3فيفري2008)،في: https://www.swissinfor.d/ara/6395374
18-رؤى حول الإرهاب والمقاومة الراديكالية(مركز الجزيرة للدراسات)، في:
http://www.studies.aljazeera.net/arlevent
19-سياسة الجوار الأوروبية المجددة للموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة،عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة،في:
http://www.iom.int/sites/default/files/our-work/icp/rcp/2018.pdf
20-شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية،دليل إرشادي لآليات الجوار الأوربي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية،في:

https://wwwbankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI-guidebook-arabic.pdf

21-طعيبة أحمد،حجاج مليكة،الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية(2016)،في:

http://www.revues.univ-ouargla.dz/index.php./numero-15-2016 dafatir / 3118-2016-09-20-25-42

22-عبد الله سليم،النظرية الليبرالية:(2) نقد مسالة التبعية(مجلة الإشتراكية الثورية،السبت جانفي 1994)،في:

http://wwwrevsoc.me/theory/nzry-lmbryly-2-nqd-

23-عبد العالي عبد العالي حور،التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي،في:

http://www arabaffairsonlne.org/admin/uploads/16AAH.pdf

24-عادل برينيس،الهجرة الغير الشرعية ونتائجها على أوربا(sputnitعربي،2017/12/17)،في:

http://www:arahc,sutniknems.com/blogs/2017120710282010 51-

25-عصام عبد الشافي،بين المشروطية السياسية والحكم الراشد(المعهد المصري للدراسات،3ديسمبر 2017)،في: https://www.Eipss-eg.or

21-عبد السلام رزاق،الفضاء الأورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية(معهد الجزيرة للإسلام،1ديسمبر 2005)،في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/12/1/

26-عبد العزيز صدوق وآخرون،بناء الإتحاد الأوربي..النشأة..التاريخ..المؤسسات(مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان،الخميس 2014/3/13)، في:

http://www.rachelcentre.ps/news.php?action=view&id=13154

27-فريضي نور الدين،تقرير أوربي مرتقب يكشف علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة(أخبار العربية،5جويلية 2017)، في:https://www.alarabiya.net

28-محمد سمير عياد،السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل(قراءات إفريقية،2017/2/26)،في: :http://www.qiraatafrican.com

29-محمد بن سعيد الفطيسي،مثلث الرعب:ثلاثية الإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال(مركز الشرفات للدراسات والبحوث العولمة والإرهاب،سبتمبر، 2017)،في: http://www.shorufat center.com/home/new

30-محمد بيلي العليمي،الإقليمية المعيارية:العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي(مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان،22جانفي2014)،في:
http://www:rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=11902

31-محمد السوداني/وفاء الشمري،العلاقات الأوروبية الإفريقية(المنهل)،في:
https://www :Platform.com/files/2/20455

32-مراد مقعاش،التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأوروجزائري(المركز الديمقراطي العربي،4جانفي 2017)،في:
http://www.democraticac.de/?p=42040

33-ندى علي،الشراكة الأورومتوسطية وبعدها الإقتصادي(شبكة النبأ المعلوماتية،10سبتمبر 2017)،في:
https:// www.annabaa.org/arabic/economic articles/12422

33-نظرية التبعية(منتدى طلبة جامعة منتوري،26ماي2010)،في:
http://www.mentouri.ibda3.org/t11395-topic

34-Wolfran Lacher،الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء(مركز كارنيغي للشرق الأوسط،13سبتمبر 2012)،في:
http://WWW.CARENEGIE-MEC.ORG/2012/09/13/AR-PUB :49373

الفهـــرس

الشـــــكر

الإهـــداء

مقدمة.....01

الفصل الأول: الاطار النظري والتاريخي للشراكة الأورومتوسطية.....09

المبحث الأول: الأطر النظرية لتفسير العلاقات الأورومتوسطية.....09

المطلب الأول:النظرية الليبرالية.....10

المطلب الثاني:النظرية الماركسية.....14

المبحث الثاني:مبادرة الشراكة الأورومتوسطية(مسار برشلونة).....18

المطلب الأول:تطور مسار الشراكة الأورومتوسطية.....19

المطلب الثاني:نشأة الشراكة الأورومتوسطية تحت ما يسمى مؤتمر برشلونة.....23

المطلب الثالث:أبعاد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.....28

المبحث الثالث:المبادرات الجديدة للشراكة الأورومتوسطية.....31

المطلب الأول:مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط.....31

المطلب الثاني: تقييم مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط.....34

الفصل الثاني: سياسة الجوار الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية.....40

المبحث الأول: سياسة الجوار الأوروبية(التعريف،التطور،والأهداف).....40

المطلب الأول:ماهية سياسة الجوار الأوروبية PEV.....40

المطلب الثاني:أهداف سياسة الجوار الأوروبية.....44

المطلب الثالث:تطور سياسة الجوار الأوروبية.....46

المطلب الرابع:مراجعة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة سنة 2011.....50

المبحث الثاني:القضايا المركزية للإتحاد الأوروبي.....52

المطلب الأول:الإرهاب.....52

المطلب الثاني:الهجرة غير الشرعية.....59

المطلب الثالث:الجريمة المنظمة.....66

المبحث الثالث:أثر سياسة الجوار الأوربي على العلاقات الأورومغاربية.....72

المطلب الأول:الجانب الإقتصادي.....73

المطلب الثاني:الجانب السياسي.....79

المطلب الثالث:الجانب الأمني.....82

الخاتمة:.....89

الملخـــص:

لقد جاءت سياسة الجوار الأوربية كنتيجة لمختلف التطورات الجيو-إستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة على المستوى الدولي عموما والأوربي خاصة، ذلك بمنع الولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد لوحدها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد كان لهذه السياسة إهتماما من طرف الدول المجاورة نظرا للمخاطر التي يواجهها الإرهاب،الهجرة..والتي تهدد أمن المنطقة، فقد ساهمت سياسة الجوار في تقريب العلاقات بين الضفتين والتعاون في مختلف الجوانب الإقتصادية،السياسية والأمنية،لكن سرعان ما فشلت هذه السياسة نظرا لإختلاف المصالح والأهداف وكذلك الفروقات(تطور/تخلف)،هذا ما ساعد الدول الأوروبية للعب كدور إقليمي في المنطقة والتحكم فيها

Abstract :

The European Neighborhood Policy came as a result of the various geo-strategic developments of the post-Cold War period on the international level in general and in Europe in particular, by preventing the United States of America alone in the Mediterranean region. This policy was of interest to neighboring countries due to the risks faced by terrorism , Which threatens the security of the region. The Neighborhood Policy contributed to bringing the relations between the two shores closer together and cooperating in various economic, political and security aspects. However, this policy failed because of the different interests and objectives, as Will as the differences (development / backwardness) Promising European countries